جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

قضايا التخطيط والتنمية في مصر
رقم (٦٧)

خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية العالمية والمترقعة بشرق أوربا وصدمات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي

ديسمبر ١٩٩١

تقديـــم :

مثلت التجربة الأوروبية الشرقية فى توجهات ومناهج تخطيط التنمية حصيلة معرفية غاية الأهميـــة أمام بلدان العالم الثالث التى سعت إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى بالعقود الأخيرة • كما مثلت المنظومـــة الأوروبية الشرقية ، التى تجمعت حول الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى ، مكونه أساسية فى النظام العالمى الـــذى تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية • ولقد تركت تلك الحصيلة المعرفية وهذا النظام العالمى بصماتهما علـــى التوجيهات والفكر والأداء الاقتصادى فى الكثير من أقطار الوطن العربى وغيرها من بلدان العالم الثالث • ومـــع التحولات الحادة التى جرت وتجرى ـ على المستويين الفكرى والتنظيمى ـ بشرق أوربا كان من الحتمى متابعـــة هذه التغيرات وما ارتبط بها من مقدمات ونتائج • وبالطبع محاولة النظر فى تأثيراتها على مستقبل التنمية فـــى مصر على المدى الطويل ، فى نظرة شاملة لاتهمل أيا من الإطارين العالمى والإقليمى لمصر ، ولاتهمل ضـرورات تفحص المحددات التاريخية والفكرية لحدود وضوابط مايمكن أن يحدث من آثار • فالحياة بتعقيداتها لايمكـــن أن تكون الارتباطات فيها معبرا عنها باتجاه واحد ، فهناك التفاعل وهناك الفعل وردود الفعل ، أيضا هنـــاك الخصوصية وتفاوت الاختبارات • ولقد تختلف نتائج التفاعل مع الاطار العالمى المحيط مابين فترة وأخرى أيضا •

ولقد جابهت هذه الدراسة مشكلات عديدة ، ارتبط أغلبها بصعوبة متابعة مايحدث فى الاتحـاد السوفيتى ، وتفاوت التقييمات والأحداث والبيانات والمفاجآت الكثيرة التى كانت تتوالى عبر فترة العمل بالدراســة وانعكس ذلك أيضا فى صورة مصاعب عند تكوين فريق الدراسة • والكثير من الأمـــــور الحاكمة لتشكيـــل مجمل النظام العالمى الذى يتبلور حاليا لم يتضح تماما حتى تاريخ الانتهاء من إعداد هذه الدراسة وأغلب هـــذه الأمور تتصل بحالة نهاية الصراع الفكرى والتنظيمى الدائر حاليا بالاتحاد السوفيتى ، وبمدى نجاح تجارب التحول بدول أوربا الشرقية الأخرى ، وبتسجيل بعض ردود الفعل والإرهاصات الفكرية بين قوى اليسار بالعالـــم الثالث •

إذن فهذه الدراسة هى مجرد محاولة معرفية أولى فى مسيرة أطول للمتابعة والتحليل واشتقـــاق الآثار المحتملة وتوقع ردود الفعل •

أو هى مقدمة لتجربة معرفية أوسع تسعى لاستكشاف دروب ومسارات التحولات العالمية، والانعكاسات الأشمل لها. وربما استهدفت الدراسة بداية العمل بها التركيز على الانعكاسات الاقتصادية، ولكن اتضح فى هذه المرحلة ـ حيث التحولات فى أوجهها تتطلب انتظار الوضوح والاستقرار ـ أن ولوج أعماق وتفاصيل هذه الانعكاسات الاقتصادية به الكثير من عدم اليقين والتزيد. هكذا يتضح أن ذلك لابد وأن يبدأ بحصر الجوانب المتكاملة الأخرى، اجتماعية وسياسية وفكرية، ومن ثم قد يطمع معهد التخطيط مستقبلا فى استكمال جهده للتركيز على الأبعاد الاقتصادية.

وقد قام باعداد هذه الدراسة كل من أ.د. سعد حافظ ـ المستشار بمركز التخطيط العام، وأ.د. على نصار المستشار بمركز الأساليب التخطيطية.

نرجو أن يساعد هذا الفهم لكنه التحولات على المستوى العالمى، ومن الدروس المستفادة من تجربة شرق أوربا، فى وضع بعض محددات التنمية حاليا ومستقبلا أمام الباحثين والمخططين ومتخذى القرار فى مصر.

والله ولى التوفيق

ديسمبر ١٩٩١

المقدمة :

يمكن القول ، ودون تجاوز مخل ، بأن عقدى السبعينات والثمانينات قد ارتبطا بمتابعات وتقييمات لأحداث كبيرة تخللتهما ، وبأشكال من التنظير التحولى (أو الثورى) الذى كان يشير بالضرورة إلى أهمية مراجعة منطلقات وإنجازات حضارة الغرب المهيمنه ، ومراجعة الكثير من المفاهيم التى استقرت فيما مضى حول محتوى الحاجات الأساسية للإنسان ، والعلاقات الدولية والأمن القومى ودور الدولة والتبعية وما إلى ذلك . أمور عديدة - سوف نأتى إلى تفاصيلها لاحقا - تركت الباب مفتوحا أمام دول العالم ومجتمعاته وقواه المختلفه لمراجعة النفس فى محاولة للحاق بالتغيرات، أو مجرد التخبط أمامها ، أو انتهاز الفرصة للتحكم فيها وإدارة دفتها والتربع على قمة ما سوف تفرزه لاحقا من أوضاع جديدة .

١- ولقد ارتبط الكثير من المراجعات والمفاهيم الجديدة بتطورات مذهلة (هذه الكلمة وان تكن غير أكاديمية ، الا أن العلماء يستخدمونها بالفعل لمدلولاتها) فى المعارف الاساسية وما انبنى عليها من تطورات تقنية ومن ثم تنموية . ولقد ارتبطت هذه التطورات - أو الثورات عن حق - بالتعامل على مستوى متناهى الصغر مع مكونات الحياة والطبيعة ، وفهم ظروف عمل الخلية الإنسانية وظروف عمل مكونات المادة ، وبالتالى تنامى القدرة على التحكم الخارجى واعادة التشكيل . وانبنى على هذا التطور فى الفهم ثلاث مجالات لثورة تقنية مترابطة فى الهندسة الوراثية وإحلال المواد والمعلوماتية . ولقد ارتبط الانجاز فى هذه التقنيات وتطبيقاتها بالمعارف والمعلومات المنظمة وتوافر خدمات بعينها . ولهذا السبب التقنى ولأسباب أخرى اقتصادية عالمية غير منفصلة تماما عن التطور التقنى الحادث - كانت تتضح بدايات لمجتمعات ما بعد الصناعة[١] بكل ما تتطلبه من تغيرات فى التنظيم وتأهيل قوة العمل ومراجعة المفاهيم كما أسلفنا . وتنامت قيمة المعلومات وقيمة الخدمات فى مدخلات الإنتاج وهيكل الناتج وفى التجارة العالمية[٢] بشكل كان يصعب فهمه فى إطار الفهم النظرى التقليدى للنشاط الاقتصادى[٣] . وبدأت

---

(١) Post Industrial Societies.

(٢) تقدر المنظمات الدولية حصة الخدمات فى التجارة العالمية بحوالى ٦٠ بالمائة .

(٣) راجع : على نصار : " هذا القادم الجديد ماذا أعددنا له ؟ المعلوماتية فى الوطن العربى" مجلة المستقبل العربى ، عدد

الحضارة الغربية ، والرأسمالية أولا فى مراجعة نفسها (١) .

كما نقول ، كانت المراجعة ، على مستوى الدول والحكومات ومستوى المجتمع المدنى كذلك . وكان من الطبيعى أن يكون لذلك آثاره على النظام العالمى القائم ، ما بين التوجه لخلق كيانات كبيرة قادرة على البقاء والتنافس ومراجعة لمفاهيم قوة الدولة ، وتزايد الاهتمام بالتوازن مع البيئة كنسق أرحب من مستوى الدولة والإقليم ، وتوجه لحل الصراعات الإقليمية سلميا بعد ما تم فهم حقيقة الآثار الكونية المدمرة لما يمكن أن يترتب على المواجهة بين اسلحة الدمار الشامل . فلقد سمح تطور نظم معلوماتنا وثورة المعلوماتية بإمكانية محاكاة الآثار البيئية لاختياراتنا فى حقيقتها الأشمل . " فالشتاء النووى "(٢) هو النتيجة لمواجهة نووية كدمار يشمل الكرة الارضية كلها ، وليس مجرد مئات الألوف من الضحايا هنا وهناك . وكان من الطبيعى أن يقود ذلك لتجاوز المواجهة الباردة بين العملاقين .

٢- ومن أبرز التغيرات المواكبة كانت التطورات السياسية والاجتماعية بالاتحاد السوفيتى وطرح " البيريسترويكا " و " الجلاسنوست " جاء هذا الطرح بتغيير صياغة طبيعة العلاقات بين دول المنظومة الاشتراكية ، والتى تعكس بدورها أزمة التخطيط والتوجيه المركزى ، كما كان تعديلا لطبيعة الممارسات السياسية وإهمال بعض معطيات الإبداع والمشاركة الواسعة للجماهير من ناحية أخرى . وسنعود لما يمكن ان يتبادر لنشاط القارئ الذهنى فى التفسير والتمييز ما بين السبب والنتيجة فيما بعد . ولاشك أنه يمكن استخلاص بعض النتائج بالنسبة لما تم

---

(١) " الراسمالية تجدد نفسها " هو الاسم الذى اختاره د . فؤاد مرسى لكتابه الذى سرد وقيم فيه التطورات الحادثة بالرأسمالية العالمية . سلسلة " عالم المعرفة ، الكويت .

(٢) حيث أظهرت محاكاة الحرب النووية على الحاسبات العملاقه شمولية الآثار التتابعية بسلبياتها بحيث تشمل الجميع وتقترب فرص نجاة البعض من الصفر . والمفهوم الآن أن حربا نووية بين العملاقين يمكن ان تنشر سحابة من الأتربة تغطى الكرة الأرضية وقادرة على وأد أغلب اشكال الحياة نتيجة لعدم وصول أشعة الشمس (ظاهرة الشتاء النووى) .

التصريح به فى البيريسترويكا كما صيغت فى كتاب جورباتشوف(١) . ولكن الواقع أن المعـــارك الفكرية التى بدأت بالاتحاد السوفياتى وما تبلور من قوى الصراع يجعل مثل هذه النتائـــج السريعة أمرا مشكوكا فيه . فالمعركة مازالت قائمة ، والاختلافات الفكرية كبيرة ، ومسيـــرة الأحداث فى باقى شرق أوربا وكثير من بلدان العالم الأخرى جاءت أحيانا بشكل غير متوقـــع أو غير مسبوق . وهذا منطقى ، فلكل مجتمع تاريخه وابنيته المادية والثقافية " وحساسياته " ومشكلاته المعاصرة . ولكل بشر ردود أفعالهم . وردود الأفعال قد تكون مجرد أثر لخطـــى لا نستطيع من خلاله الحكم على ما يليه .

٣- ووسط ذلك كله لعبت أزمة الرأسمالية العالمية ،والتطورات المصاحبة لها واللاحقة عليها ، دورها فى كل ما حدث وما سوف يحدث بالأسواق العالمية وفى توجيه الأحداث بالعالم النامى كما فى شرق أوربا . هذا هو عصر جديد ، وأسواق نقرأ فيها عن تقسيم دولى جديد للعمل ، وظهـــور سلع ومنتجات جديدة تماما فى التداول ، وتشهد فيها تدويل النقد ورأس المال وهيمنـــة الشركات دولية النشاط . ونسجل بروز قوى دولية جديدة كاليابان وألمانيا ، واتجاها للوحـــدة السياسية والاقتصادية على مستوى أوربا الغربية ، وتبدلا فى مراكز اتخاذ القرار الاقتصـــادى نتيجة لذلك .

٤- ولكننا نجد الكثير من بلدان العالم الثالث إما غير متابع لما يحدث فى العمق وما يمكـــن أن تؤدى إليه تلك التطورات العالمية ، أو لازالت تعيش فترة التـــردد فى اختياراتها التنموية السابقة ، أو تغوص فى مشكلاتها الداخلية والاقليمية فى حلقة مفرغة ، ولاشك أن حالة الشلـــل هذه تعبر أيضا عن التمزق أمام ما يمكن أن يملى عليها كصيغ للمواءمة الاقتصادية والتنظيميـــة مع ما يشاهد بالاسواق العالمية ، وامام ما يمكن ان تفرضه عليها المشكلات والمحـــددات القيمية والاجتماعية لظروفها وتاريخها والدور الآخر الذى تتمناه لنفسها فى محيطها الإقليمى وأمام ثورة الاتصال البشرى التى يقول عنها البعض أنها جعلت العالم أكثر تداخلا ، بل هى

---

(١) والمقصود هنا كتابه " البيروسترويكا " والمتاح منه عدة ترجمات عربية. راجع ترجمة حمدى عبدالجواد لها حازم الببلاوى - اصدار دار الشروق (الطبعة الرابعة) ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

(٢) تم اعداد هذه الدراسة قبل تسارع الاحداث الدرامى فى الاتحاد السوفيتى والذى شهد محاولة الانقلاب على السلطة وما تلاه من اعلان العديد من الجمهوريات استقلالها وتأزم الموقف الاقتصادى بالصورة الحادثـــة والدعوات المغامرة للانتقال العشوائى لآليات السوق .

بصدد تحويله الى قرية كبيرة واحدة . هذا التناقض كان من الممكن ان يكون إيجابيا ومعبئا للطاقات الكامنة ومبلورا للخصوصية فى السباق التنموى ، بدلا من أن يكون عائده التمزق والشلل هكذا علمتنا دروس التنمية البديلة . وفى الفترة التى كانت بها المعطيات العالمية التى أشرنا إليها تعمل بمعدلات عالية ووقع عنيف مفاجئ كانت تطرح تساؤلا حول مدى قدرة كل بلد على الإبداع والمشاركة ومتابعة المعارف الأساسية ، وتطرح فيها مفاهيم جديدة لهياكل الإنتاج ودور الإدارة العلمية ، وتعيد صياغة مدى إلمامنا باحوال البيئة والموارد الطبيعية . وسط ذلك كان الكثير من دول العالم الثالث (وأقطار الوطن العربى) رغم التباينات تعيش تفاقم الممارسات غير الديمقراطية وما يرتبط بها من إهدار اقتصادى وبشرى وعدم استقرار . بل برزت مشكلات الأمن الغذائى والاستسلام أمام البيئة وتخريبها وامام الشركات متعدية الجنسية والشركات دوولية النشاط ، وأمام استنزافها لموارد . كما انعكست تلك الأخطاء فى التراجع عما توافر من فكر وايديولوجيات ، وتضخم بالمدن جعلها كقنابل موقوته ، وتراجع فى علاقات بلدن العالم الثالث ببعضها البعض ، وانفاق غير مبرر على التسليح ، إلى آخره من ظواهر تفصيلية عديدة اخرى . وهنا يكون التاريخ حاضرا مرة اخرى ، مؤثرا على الثقة بالنفس والقدرة على الحركة . التاريخ كنسق قيم وكارث يسمح أو لا بهيمنة نخب بعينها وقبليات والتاريخ كتقسيمات دول وحدود غير منطقية ثبتها الاستعمار ، ومتناقضة مع احتياجات التنمية .

٥- لذلك فلقد عنيت الدراسة بأن يأتى نتاجها (فى حدود الوقت والإمكانات) بعيدا بقدر الإمكان عن النظرة الجزئية ، ومحاولة تغليب لطابع الشمولى التفاعلى . فهذه الدراسة تستهدف استباق بعض الآثار المتوقعة لما يتم الان من تغيرات فكرية تنموية وتحولات اقتصادية فى شرق أوربا (والاتحاد السوفييتى خاصة) ، على الحوار والفكر والأداء الاقتصادى المصرى والعلاقات الدولية والإقليمية لمصر .

من هنا كان الفهم بأن مستقبل الحوار والاداء والعلاقات على الصعيد المصرى لا يمكن أن يكون نتاجا خالصا لهذه التغيرات المذكورة ، أو مجرد ردود فعل لها .

كان المطلوب اذن هومبحث اولى (وفى حدود الوقت والامكانات) عن حصيلة تفاعل مصر بتاريخها وموقعها ومشكلاتها مع مثل هذه التغيرات ، فى إطار عالمى دينامى شديد الوقع. وسوف تأتى حصيلة التفاعلات بالتالى بين اربعة أنساق فرعية ، اولها النظر لمصر حضاريا وتاريخيا وواقعا ومحددات التنمية فيها فى المستقبل ، وثانيها البعد الإقليمى (والعربى خاصة) لمصر ، وثالثها الاطار العالمى والتطورات بحضارة الغرب وأسواق العالم والدول الصناعية المتقدمة ، وآخرها نسق تطورات الاحداث بشرق أوربا والبلدان التى مارست التخطيط المركزى ، والاتحاد السوفييتى خاصة . والدراسة عليها أن تبدأ بعمليات المسح ، ومتابعة ما بدى من تفاعلات وتشابكات ، ثم استخلاص صريح لبعض الافتراضات حول مستقبل التنمية فى مصر وتوقع لبعض القضايا والآثار وتصور بعض المحاور الممكنة للحركة .

ولا يكفى الإشارة للأنساق الأربعة هنا للتأكيد على أهمية المعالجة الشمولية . فالمعالجة الشمولية لابد وان تعنى أيضا دمج محددات سياسية ومؤسسية وفكرية واجتماعية بالآثار الاقتصادية المحتملة ، مباشرة وغير مباشرة ، والمعالجة الشمولية لا تعبر فقط عن حالات موضوعية تماما ، ولكن للذاتية وطبيعة متخذى القرارات (على المستويات المختلفة) دورهم ، ولشعبية قيادة وفكر ما دورها أيضا . وينطبق مثل هذا التوسع فى النظرة على كل من الأنساق الاربعة . وربط الظواهر داخل كل نسق فرعى ، وبين الانساق ، وهو يحتاج لفكر نظرى ، فهل هو متاح ؟

تلك هى الصورة المثالية للمنهج الشمولى - سواء استخدم فى ذلك نماذج كمية ومنطقية أم لا وقد قابلت الدراسة المشكلات المتمثلة فى محدودية الفريق البحثى وتمويله والوقت المتاح له وسط أحداث سريعة متتابعة ومتبدلة ، فكان لابد من التعويض عن النماذج بالحوار وعن تعدد الآراء والتصورات بالبحث عن أكبر عدد من الآراء الجادة المنشورة ، ومقابلة أكبر عدد من الاصدقاء العلميين العائدين من الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية .

لذلك و وسط تبدل الاحداث وضآلة الإمكانات ، فان نتاج هذه الدراسة ما هـــــو إلا أولىّ قابل للمراجعة والتعديل فى وقت قصير ، ويمكن النظر إليه كقاعدة معلوماتية ومنهجية لمن يستكمل البحث فى موضوع حاسم كهذا وسط لحظات انتقالية لبناء نظام عالمى جديد .

٦- ولكن - كما قيل - فان المنهج الشمولى يحتاج تراكما معرفيا نظريا ،يفيد فى الربط بيـــــن الظواهر وبين الأنساق الفرعية ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية . كما أن محاولات استخلاصنا لاثار فكرية متوقعة مما يحدث (فى نهاية هذه الدراسة) يكون أيضا مقارنة بمدى توافر مثـــل هذه النظريات ومدى انتشارها اصلا بين متخذى القرار ، اضافة الى محتواها ، ويبـــــدو أن المأمول فيه كمعاونة من التراكم المعرفى النظرى حتى الآن جد محدود .

ويفترض أن تكون هناك علاقة فى اتجاهين ما بين الاحداث من ناحية ، والعلـــــوم الاجتماعية من ناحية أخرى . ولكن يمكن الملاحظة وعبر فترات زمنية معاصرة بأن العلـــــوم الاجتماعية تكاد تلهث وراء الأحداث محاولة التنظير لها . وحينما يكون المفترض أن تسترشـــد التغيرات والسياسات - والأحداث بالتالى - بحصيلة المعرفة النظرية بالعلوم الاجتماعية ، نجد أن آليات التغير فى المجتمعات - وخاصة بالعقود الأخيرة - تعمل بشكل متسارع ومفاجئ ، تقصر أمامه انشطة التنظير وتطوير العلوم الاجتماعية . ولقد لعب دورا هاما فى ذلك امران : الاول يتمثل فى المعدلات العالية للتطورات التقنية والاكتشافات فى المعارف الاساسية ومراجعة حضارة الغرب لنفسها وسط هذه التطورات وغيرها من المعطيات المتصلة بالبيئة وآثار ثورة الاتصـــال البشرى على الساحة العالمية ، ويتمثل الثانى فى العديد من المراجعات للنظريات والتطبيقـــات المتوفرة فى العلوم الإنسانية والاجتماعية ، أو لنقل تجمدها او سقوطها ، بما يعنيه ذلك من تراجع قدرتها التفسيرية وضعف مساندتها لاتخاذ القرار المطلوب . ولا يتضح ذلك فقـــــط بالنسبة للمتوفر من فكر التنمية الاقتصادية والمدارس النظرية الاقتصادية ، ولكن له ما يقابلـــه كذلك من قصـــور فى كيفية استكمال ذلك من معارف علوم الاجتماع والسياسة .وكان ذلـــك وراء ظهور مدارس فكرية حديثة تعبر عن المتمردين من اساتذة هذه العلوم الثلاث . وينعكـــس

هـذا التمرد على محاور عديدة ، ولكن على رأسها ، ـ البدء بافتراض ان العالم الآن فـي لحظة مراجعة شاملة تماما لمعطيات الحضارة المهيمنة ، وأننا على كافة المستويات نتأثر فـي سلوكنا وفنوننا وأدائنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لإرهاصات التحول الحضاري المستقبلي الى مرحلة " ما بعد التحديث " . وبالتالي فان هناك بكل حركة وتفسير مكون مستقبلي يعبر عمـا لم يأت بعد . ومن هنا كان التنظير لما يشاهد من ليونة ايديولوجية ومن التحلـل من المناهج التقليدية الصارمة (أو قل الاكاديمية) في مباحث العلوم الإنسانية والاجتماعية . ويمثـل هؤلاء المتمردين " الحركة المابعدية "(١) .

---

(١) Post modernism or Post modernity

ويمكن على سبيل الامثلة مراجعة اعمال Bernstein ، والتقييم المنشور في : عبد الخالـق عبد الله : " الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة " ، مجلة المستقبل العربـي ، يوليو ١٩٩١ . وحيث يقتبس الكاتب الملامح الاتية للحركة المابعدية :

" ان التمرد الراهن هو تمرد ضد العقل وسلطة العقل ككل ... هو تمرد ضد البنـاء العالمي والعقلاني والحديث الذي تم تأسيسه منذ عصر التنوير ومنذ بروز الحضارة الغربية التي اخذت تتجه نحو توحيد العالم وتحطيم الفروقات كلها وتهميش الجماعات المعارضة والمنافسـة كلها . المتمردون الجدد يدعون إلى القيام بقراءة نقدية لسجل هذه الحضارة وإسقـاط الإجماع حول مسلماتها وأدواتها ونتائجها ، والتأسيس لوعي حضاري نقدي جديد أساسـه التنوع الحضاري ونسبية المعرفة واحترام الفروقات والاهتمام بتفصيلات الحياة التي أهملت فـي سياق موجة توحيد العالم وبناء الحضارة العلمية والصناعية والعقلانية ".

ويمكننا أن نجد مناقشة شبيهة بالمواقف المابعدية في المجال الاقتصادي بالمقال التالي والتي تبحث في آثار التحديث وما بعده على مفهومي القطاعين العام والخاص في المثال التالي :

A.Quijano: "A different Concept of the Private Sector, Different Concept Of The Public Sector" CEPAL Review, No.35. Aug. 1988.

ووسط كل التغيرات المعرفية والتقنية المعاصرة نجد تركزا للمتمردين المفكرين من العالم الثالث ، والذين مازالوا يعملون بدأب يميز ظروف العالم الثالث التاريخية والمعاصرة بشكل يسمح بدعواهم لتنمية مستقلة ومستقرة معتمدة على الذات بدءا من ابداع فكرى محلى وابداع علمى وتقنى خاص ومحددين لملامح مسيرة تختلف فى توجهاتها واختياراتها التطبيقية عن حضارة الغرب ، دون انغلاق عن متابعة تطور المعارف الأساسية وضرورات التبادل التجارى مع بقية العالم(١) . وهؤلاء هم من نبهوا إلى التعددية الهيكلية المطلوبة كمنطلقات فى مسيرة التنمية (نحو إشباع الحاجات الأساسية) ، ونبهوا إلى حتمية المشاركة الواسعة وحريات الانسان وعدم امكان تأخير الاهتمام بهما (بل ان بعضهم كان يتوقع مأزق الاتحاد السوفييتى واوربا الشرقية فى ذلك) . وهؤلاء الآن هم خط الدفاع الأخير أمام هيمنة نظرية ساحقة امام حركة النقديين ، والملتفين حول مفهوم محدد سلفا للمواءمة والمسلمين باتجاه العالم لان يكون قرية كبيرة واحدة . ويرى بعض هؤلاء المتمردين مجالا وظرفا مناسبا مواتيا للعالم الثالث فى استيعاب التطورات بالعلوم الأساسية والمعارف التقنية وللتنافس بدءا من معطيات حضارية متمايزة للبلد المعنى ومتطلبات مواجهة التبعية الحضارية بشقيها (المادى والثقافى) . وربما يمكن وصف الاتجاهين السابقين بأنهما ردود فعل أمام الجمود والتصدعات فى الفكرالنظرى ، ولكن لا نستطيع أن ننفى عنهما جهدهما فى البحث عن افتراضات ومناهج جديدة لإعادة قراءة الأحداث والمعطيات والمعلومات . ولكن المحور الأخير الذى تتبناه مجموعة اخرى من المتمردين يتمثل فى التوجه أولا للبحث الميدانى بدلا من البدء بافتراضات تحليلية مسبقة ، وهؤلاء هم " البنيويون " ، فالبحث الميدانى هو القادر الآن على توضيح علاقة الجزء بالكل

---

(١) نرى هذه فى بعض روافد اليسار التقليدى ، وانصارمدرسة التبعية ويسارالحركة السياسية الدينية فى العالم العربى وامريكا اللاتينية وآسيا ، ويمكن هنا مراجعة لقاءات واستكتابات نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول مفهوم " التنمية المستقلة " نشر فى كتبه وبعض اعداد مجلة المستقبل العربى ، ومراجعة اعمال اليونسكو المنشورة فى رسالة اليونسكو ، والعلم المجتمع ، وغيرها .

وتحديد التمايزات التى لا يمكن اغفالها .

وفضلا عن ذك فان هناك مراجعة لكثير من المعطيات ، والسعى للفصل بين الماركسية كمنهج لتفسير التطور التاريخى وكمنهج معرفى وبين كونها نظرية، وفى إطار اعتبار الاخيرة فثمة اجتهادات على صعيد العالم وعلى صعيد المفكرين الاشتراكيين العرب حول فروض ونتائج هذه النظرية ، بل وايضا حول معطياتها أخذا فى الاعتبار مسألة الخصوصيات المشار اليها .

تلخيصا :

نحن امام جمود وتصدعات اطر نظرية شديدة التجريد ، ولكن بعض الخبرات الفكرية والعملية الواقعية التى تراكمت عبر العقود الاخيرة فى مجال التنمية . ثم امام ارهاصات نظرية تبنى على ما سبق ، ولكنها لا تتقدم بنا كثيرا فى تفسير ما فات ، وتقصر عن ان تساعدنا على توقع ما سوف يحدث على استكشاف عمل آليات النشاط التنموى .

ولكن ما يستدل عليه أيضا مما سبق هو : أن اهمال الخصوصيات والتمايزات والتاريخ يشار إليه دائما باصبع الاتهام ويحمل مسئولية فى إخفاق الكثير من الصيغ (او الوصفات والروشتات) الجاهزة(١) . ونلاحظ أن علاج مثل هذا الإهمال هو الهم الاكبر لاتجاهات التمرد الثلاث التى أشرنا اليها . وهو أنه لابد وأن يبذل جهد خلاق واع فى اطار الشمولية مع العناية بالتفاصيل والهدفية فى تفسير وتطوير فهمنا لعمل الأنساق الاقتصادية - الاجتماعية(٢) .

---

(١) راجع : الامانة العامة لجامعة الدول العربية : " الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة : الدراسة الاساسية " ، جامعة الدول العربية ، تونس ١٩٨٥ .

(٢) وهو المطلب الذى عنيت بالإشارة إليه التقويمات التى تضمنتها وثيقة " استراتيجية تطوير العلوم والثقافة فى الوطن العربى " ، الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ١٩٨٧ .

- وأنه يجب الأ ننسى جدلية العلاقة بين فهم الانسان ومتخذ القرار والوعى بانتشار أفكار نظرية وايديولوجية بعينها - فى مجتمع ما - من ناحية ، والاختيارات والآليات والأداء ، كما تظهر وتعمل بالنسق الاقتصادى لهذا المجتمع من ناحية اخرى .

هذه الاستدلالات الموضوعية والعملية يمكن أن تعطى لهذه الدراسة طابعا اكثر علمية سواء من حيث عنايتها بالنظر إلى مصر موقعا وموضعا ، أو من حيث إسناد بعض المعطيات إلى أسبابها الأصلية والخوض فى بعض التفاصيل ، أو من حيث عدم إهمال المكون المصرى فى اتخاذ القرار والاختيارات (وعيا وسعيا للتمايز والتزاما بخصوصيات العقد الاجتماعى ما بين الحاكم والمحكوم) .

٧- من واقع دراسة كهذه يتوقع القارئ الكثير من الاستخلاصات حول دور الدولة - ومدى وشكل تدخلها - بالنشاط الاقتصادى . وعليه فيمكن أن نذيل هذه المقدمة بملاحظتين معرفيتين بدى للمسئولين على الدراسة أهمية خاصة لهما وسط ما تم الإشارة اليه (وما سيتم) .

وعسى أن يكون ذلك مدخلا مناسبا للتجرد من التحيزات الأيديولوجية المسبقة .

أ - دور الدولة افقيا وراسيا :

لقد افرز تاريخ التطور الاقتصادى فى الممارسة أشكالا متعددة لتدخل الدولة وفى تاريخ الفكر الاقتصادى نجد الحوار الدائب ليس فقط بين منظرى الماركسية من من ناحية والافكار الأكثر ليبرالية من ناحية أخرى . ولكننا نجد المعارك الماضية والحالية ما بين انصار المدارس الميركانتيلية والكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية والنقديين . وبين هذه الأفكار نجد أيضا مواقف مختلفة للدور الذى يمكن ان تلعبه الدولة فى النشاط الاقتصادى . وسوف نكتشف للوهلة الأولى أن دور الدولة يمكن أن يمتد بعمق رأسيا ، أو يمتد افقيا عبر الانشطة والمشروعات . والدولة يمكن أن تمتلك وتثبت سطوتها ، ويمكن ان تثبت تردى دورها الحاكم الاقتصادى حتى ولو

تتيح لها ملكية ما هو موجود من وحدات انتاج وخدمات . وغنى عن القول بأن المجتمع جسم حى متشابكة تفاصيله ، وأنه يمكن لدولة ما أن تثبت تحكمها الكبير فى مجمل النشاط الاقتصادى وتوزيع الناتج من خلال سيطرتها على قرارات ومتغيرات قليلة ، مقارنة بدولة أخرى يتزامن فيها ضعف قدرتها على وقف تردى النشاط الاقتصادى وتحقيق العدالة رغم سيادة الملكية العامة .

والطبع فشكل التدخل وقف على طبيعة الدولة وبناء السلطة فيها ، وأهدافها وتوجهاتها ، ودرجة تبعيتها واستقلاليتها ، وعلى فاعلية مؤسساتها المختلفة بما فيها المؤسسات المدنية .

ب - الظواهر فى العمق وعلى السطح :

ولبلدان العالم النامى تاريخ ، وهذا التاريخ يمكن أن يشمل بالبلد الواحد فشل ممارسات حرية السوق وأيضا فشل محاولات التدخل المركزى . الأمر الذى يجب أن ينبه إلى ضرورة البحث فى متطلبات اخرى للنجاح ، خارجية وداخلية ، وتعبر عن الظواهر الاقتصادية الصرفة وشكل الملكية وطبيعة السياسات. وقد تشمل الخارجية القدرة على خلق العلاقات والتحالفات وحيوية المتابعة الضرورية للنجاح . وقد تشمل الداخلية مدى توافر التنظيم المجتمعى المتناسب مع تعبئة الطاقات والقادر على تجاوز معوقات الإرث التاريخى فى كل من المجتمع والدولة ، والقادر على خلق آليات للمتابعة والحساب ، وتغليب معايير الإنجاز على معايير القبلية والإخلاص للحاكم . لقد ارتبطت النهضة الاقتصادية فى كثير من بلدان العالم المتقدم بمراجعة طبيعة العقد الاجتماعى ما بين الحاكم (ومناهج اتخاذ القرار والتنظيمات المؤسسية) من ناحية ، والمحكومين (ووحدات النشاط الاقتصادى) من ناحية اخرى ، ولم يحدث هذا دائما أو بقدر معقول فى بلدان العالم النامى .

الفصل الاول
مقدمات التغير على الساحة العالمية وطبيعته

ما أن خمد أوار الحرب العالمية الثانية باندحار الفاشية في أوروبا وآسيا وتنفس الناس الصعداء ، متصورين أن ذلك ايذانا بمولد عالم جديد يسود فيه السلام والديمقراطية واعمار ماخربته الحرب ، متنسمين في هيئة الامم المتحدة نواة للتنظيم الدولي الجديد التي تشكل مؤتمرا دوليا مستمرا ومنتدى تحل فيه الصراعات بالتفاوض وليس بالمجابهة ، حتى فؤجيء العالم مع نهاية الحرب ببروز أسس جديدة للصراع بين حلفاء الأمس ولقدجاءت أسس الصراع كنتيجة لانتصار الاتحاد السوفيتي الحاسم على المانيا النازية ، وتدشين فقدان فرنسا وبريطانيا لزعامتهما التقليدية للعالم وهوما بدأ منذ نهاية الحرب الاولى.(١) واحلال الولايات المتحدة القوة الاقتصادية المتعملقة محل فرنسا وبريطانيا وأيضا المانيا ، وتصديها لزعامة النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي.كذلك فقد تحول الكثير من دول شرق أوروبا بفعل القوى الثورية المناهضة للفاشية فيها ، وبمساندة الاتحاد السوفيتي لها الى النظام الاشتراكي. وقننت اتفاقات يالتا وبوتسدام قبل الحرب ، واتفاقية فيينا فيما بعد(٢) التقسيمات السياسية والحدود الجديدة لما بعد الحرب وأقرت،إن جاز القول،التقسيم الجديد لمناطق النفوذ العالمي .

١ـ١ نظام عالمي هش :

ويصعب القول بأن هذا التقسيم جاء تحديدا نهائيا لملامح النظام الدولي الجديد في أعقاب اندحار الفاشية ، بقدر ماكان مرحلة مؤقتة تم التسليم فيها بتوازنات القوى التي تولدت في غمار عملية الصراع ابان الحرب في أوروبا والمحيط الهادي ، وعملت أطراف التحالف القديم فيما بعد على تعزيز مواقعها .

---

(١) يمكن الوقوف على ذلك في مؤلفات العلاقات الدولية المدرسية ، وأيضا في المؤلفات التاريخية لفترة مابين الحربين وما بعد الحرب الثانية ، وهي عديدة للغاية . ويمكن تأصيل الجذور الاقتصادية لهذه التحولات في موازين القوى في مجموعة مقالات عمانويل فالرشتين في The Capitalist World-Economy. Cambridge University Press, 1979.

(٢) ارجع الى دائرة المعارف السوفيتية للوقوف على تفصيلات هذه المعاهدات .

ولقد شهدت الفترة التالية مباشرة مجموعة من التغيرات العميقة أكدت على مرحلية هذا التوازن من ناحية ، وأدت بما ولدته من تداعيات الى تطوير أوضاع جديدة انتهت بدورها لتعميق أسس الصراع .

ولعل أبرز هذه التطورات التى شهدها العالم تتمثل فى التالى :—

أ — تحول الصين مركز الثقل السكانى العالمى الى النظام الاشتراكى ، الامر الذى أخل بموازين القوى الدولية من وجهة نظر الدول الرأسمالية . ليس فقط من المنظور الامنى (نظرا للكثافة السكانية) ولكن أيضا من منظور اقتصادى حيث تمثل سوقا كبيرة (بقوة عملها الرخيصة وبمواردها وبحجم الطلب فيها) كان الغرب يعول كثيرا عليها لامتصاص فائض انتاجه الذى توقع أن يشهد طفرة كبيرة — كما سنرى — نتيجة انتهاء الحرب وبرامج الاعمار وضخامة الانتاج الامريكى ، وما أضافه التطور التقنى بفترة الحرب من طاقات انتاجية هائلة . وفضلا عن ذلك فان الصين تمثل مرتكزا أساسيا لدائرة دول جنوب شرقى آسيا المتماثلة معها فى الظروف الاقتصادية من ناحية وفى الاصول الثقافية والتاريخية من ناحية أخرى . ومن ثم فان تحول الصين يعنى امكانات هائلة للتحولات السريعة فى بلدان الجوار هذه .

---

(١) يصعب توفر الكثير من الدراسات حول التجربة الصينية من داخلها باستثناء المتعلقة بتطورات الأحداث وهى ذات طابع اعلامى من ناحية أو دعائى من ناحية أخرى . ومن ثم يمكن قراءة التغيرات فى الصين من المنظور الدولى من خلال الكتابات غير المباشرة. ولهذا نحيل للقراء ات التالية على سبيل المثال لا الحصر :

- Townsend, James R."Politics in China", Little Brown & Company, Boston and Toronto, 1980.
- Jaap, Van Yimneken,"The rise and fall of lin Piao", Penguin Books, London and N-Y, 1976.

— أنور عبد الملك " تحرك الاتحاد السوفييتى المستقبلى ، الأركان والمحاور "، السياسة الدولية ، ع ٩٤ ، أكتوبر ١٩٨٨ .

— عبد الله الأشعل " الصراع الصينى السوفييتى فى اطار الحركة الشيوعية العالمية " (تقارير السياسة الدولية) ، ع ٧٩ ، يناير ١٩٨٥ ،

— فاروق أمين الهوارى " المرحلة الجديدة للاصلاحات الاقتصادية فى الصين " (تقارير السياسة الدولية) ، ع ٨٤ ، أبريل ١٩٨٦.

— وأنظر أيضا " تجربة التحديث فى الصين بعد ماو " ، السياسة الدولية ع ٩٠ ، أكتوبر ١٩٨٧ .

ب — وأدى سقوط شكل الاستعمار الكولونيالى القديم نتيجة ضعف وافقار بريطانيا وفرنسا وهزيمة ألمانيا وايطاليا وأيضا اليابان إلى سعى دول المستعمرات القديمة تحت استعار حركات التحرر الوطنى فيها الى الاستقلال السياسى والى حد ما الاستقلال الاقتصادى .

ولقد وجدت هذه الدول فى كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة(القوتين الرئيسيتين الجديدتين بعد الحرب) نصيرا ، مع اختلاف الاسباب .

فالولايات المتحدة كانت تسعى لتغيير شكل الهيمنة الاستعمارية القديم لعدم تلاؤمه مع ظروف مابعد الحرب . وتطوير شكل المؤسسات الاقتصادية وعلاقات التبادل بالأسواق الرأسمالية العالمية.

والاتحاد السوفيتى من منطلقات أيديولوجية أممية — وجد نفسه فى مركز الحليف الرئيسى للتحولات الثورية فى العالم الثالث التى تعد رصيدا استراتيجيا له ، فهى لاتضعف خصومه السياسيين التقليدين فحسب ، بل تعزز قواه ومجاله الامنى أو الحيوى من ناحية أخرى . (١)

ولقد ساعد على ذلك أن كلا من الاتحاد السوفيتى(خارج نطاق الامبراطورية الروسية) والولايات المتحدة لم يكن لهما مستعمرات تقليدية (بالشكل الكولونيالى المألوف) فى آسيا وأفريقيا وحتى أمريكا اللاتينية .

ولقد شكلت دول المستعمرات القديمة من وجهة نظر الدول الرأسمالية الاسواق التقليدية المعروفة . ومن ثم فان التسليم بانفصالها عن السوق الرأسمالى العالمى هو بمثابة تهديد استراتيجى لها . وهذا ماشكل أحد ، بل وأبرز أسس الصراع . ومجاله ، وأدى أيضا الى تغيير أساليبه وآلياته .

---

(١) بنى جوزيف ستالين استراتيجيته على عنصرين هما تعزيز القدرات الدفاعية للاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا الاشتراكية والصين ،ودعم الطبقات العمالة وحركات التحرر الوطنى لاضعاف جبهه خصومه ، ومن ثم فالطبقات العاملة داخل الدول الرأسمالية وقوى التحرر الوطنى هى جيشه الهجومى . ولقد تحقق الشق الثانى من الاستراتيجية لاحقا بدرجة أساسية فى ظل القيادة السوفيتية فيما بعد ستالين .

جـ — وتمخض عن الاستقطاب الذى أفرزته الحرب العالمية الثانية ، وماترتب عليها من خريطة جديدة للقوى وكذلك الانجازات التقنية الواضحة لفترة الحرب ، أوضاعا أخرى تتدرج تحت آليات التنافس والصراع ، واستثمار التحديات والمواجهة .

ولقد كرست جهود مابعد الحرب مباشرة لتنمية دول أوروبا الغربية اقتصاديا حتى لاتقع فريسة للتحولات الاجتماعية كما حدث فى أوروبا الشرقية (١) والصين . كذلك فان نزع سلاح ألمانيا واليابان حرر مواردهما للتنمية الاقتصادية السريعة ، الأمر الذى تمخض عن قوة انتاجية هائلة جديدة .

وازاء التناقض الرئيسى بين زيادة الطاقات الإنتاجية فى الدول الرأسمالية المتطورة وبين سعى الدول النامية للتحرر الاقتصادى الذى يعنى بدرجة أو أخرى الانسلاخ عن السوق الرأسمالى العالمى ، فضلا عن نمو الدول الاشتراكية وفقا لقواعد جديدة لتقسيم العمل فيما بينها (٢) فإن هذا قد خلق وضعا فريدا ازاء القيادة الجديدة للنظام الرأسمالى العالمى . وهذه سعت لاحتواء الدول الساعية نحو التحرر فى اطار النظام الرأسمالى ودمج أسواقها فيه ، وتجميد سباق التحولات نحو الاشتراكية ، ثم المواجهة لايقاف النمو الاشتراكى فى الدول التى تحولت بالفعل . ومع نبذ الشكل الكولونيالى القديم، كان تطوير أساليب الهيمنة الاقتصادية من خلال تطوير أساليب وأدوات التبادل الدولى. والتى تمخضت عن نمو الشركات متعدية الجنسيات (الشركات عابرة القوميات) والشركات دولية النشاط وأيضا من خلال منظمات احتكار التجارة السلعية . وأيضا بتوظيف المنظمات الاقتصادية الدولية لخدمة هذا البرنامج ، وكذلك الربط بين برامج المساعدات الاقتصادية والاستراتيجية الامنية للدول الرأسمالية .

د — كذلك برز التحول النوعى والكمى فى التسلح منذ استخدام أول قنبلتين على هيروشيما ونجازاكى .ونجاح الاتحاد السوفيتى فى اللحاق بالنادى النووى . ثم تطوير

---

(١) كان هذا التعليل أحد الاسباب وراء مشروع مارشال بالاضافة لهدف تعزيز قوة الدولار الامريكى. ووفقا لمشروع مارشال فقد وفرت الولايات المتحده لاوروبا الغربية رءوس أموال كبيرة تفوق الثلاثة عشر مليار دولار لاعمار ماخربتة الحرب ، ولضمان تشغيل مؤسساتها الصناعية التى أمدت أوروبا باحتياجاتها لمواجهة التعمير .

(٢) تبلورت هذه القواعدلاحقاء بعد ظهور منظمة التعاون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون) فى نهاية الاربعينيات ، ولمتلبث أن قننت بشكلها الواضح فى منتصف الخمسينات، وتم تنمية أطر ملائمة للتعامل مع دول العالم الثالث منذ نهاية الخمسينيات .

القدرات التفجيرية والتدميرية لهذه القنابل وتطوير وسائل نقلها • ولايشذ عنها كافة أشكال تطور التسليح التقليدى والأسلحة الاستراتيجية البعيدة والمتوسطة • وكافة أسلحة الدمـــــار الشامل الاخرى الكيماوية والبيولوجية •• الخ والتى لم تهدأ منذ نهاية الحرب •

ولقد أدت هذه الاسباب وغيرها من العوامل إلى خلق حالة غير مستقرة وهشـــــة فى النظام الدولى تمثلت أهم ملامحها فى التالى :ـ

انقسام العالم الى منظومتين متصارعين (متناحرتين) على أسس عقائدية بالدرجة الاولـــى• ومن ثم على أسس استراتيجية • وبلورة مفاهيم أمنية مترتبة عليها ، ولقد تمخض عن ذلـــك بروز ماسمى " بالحرب الباردة (١) ، وهى حالة أشبه بوضع الاستعداد الدائم للحرب ســواء من حيث تعبئة الموارد وتوجيهها ، أو التسليح وتطويره النوعى والكمى ، وخوض صراعـــات محدودة فى " مناطق النفوذ " ، وهى مسرح العالم الثالث (٢) ، فاقت فى مجمل خسائرها البشرية والمادية ما تكبدته البشرية فى الحربين العالميتين •

وتولى قيادة المنظومتين المتصارعتين بالتبعية قطبان رئيسيان ، شكلا القوتيـــن الأعظم هما الاتحاد السوفيتى والويات المتحدة • وساد فى خلال الحقبة الممتدة منذ ١٩٤٦ (بدايات ظهور الحرب الباردة) الى منتصف الثمانينيات نظام دولى مبنى على توازن القوى فـــى اطار " قطبية ثنائية " •

وتعززت صورة الانقسام ببروز نظام للاحلاف العسكرية أبرزها حلفا الاطلنطـــــى ووارسو (٣) • وقد شكلت هذه السياسة أساسا للدفاع الجماعى لكل من النظامين المتصارعيـــن • ولقد عززت هذه الأحلاف باطار للتنسيق السياسى الجماعى بقيادة كل من القطبين •

---

(١) مرت مرحلة الحرب الباردة ذاتها بعدة مراحل فرعية حسب درجة تطور التسلح، وتـوازن القوى • وقد اختلفت السياسات المتبعة من قبل كتلتى الصراع الرئيسيتين وفقـــا لهذه التوازنات • ولقد كانت أبرز مراحلها حدة هى أولى المراحل والتى شهدت ماسمـــى بسياسة حاقة الهاوية "أى تأزيم المواقف السياسية قبل قضية ما والوصول بها الـــى حالة حافة اندلاع الصراع المباشر بين القوتين من أجل تحقيق المزيد من التنـــازلات والمكاسب من الطرف الآخر • وهى السياسة التى وضع تصميمها جون فوستر دالاس، ويمكن الوقوف على مزيد من المعلومات بشأنها فى كتابة"حرب أم سلام؟"

(٢) بلغت عدد الحروب المحدودة حتى سنة ٨٢ (١٥٠) حربا راحت ضحيتها ٢٠ مليون نسمه • وقد بلغ الانفاق الحربى سنة٨٢ وحدها ٥٠٠بليون دولار، والمعونات والمساعدات العسكرية٢٥بليونا

(٣) جاء حلف " وارسو " كرد فعل للأحلاف العسكرية الغربية وبصفة أساسية لحلفـــى "الناتو " (أى الاطلسى) والساتو " (حلف جنوب شرقى آسيا) • وهما حلقتـــان من حزام الأحلاف وضع لتطويق الشرق الشيوعى استندت اليها سياسة الحرب الباردة فى مرحلتها الاولى •

— السبـــــــاق المحموم للتسلح بين النظامين ، والذى أخذ اتجاهات تتمثل فى آتساع قاعدة التسلح لتشمل الأنواع المتباينة من الاسلحة التقليدية والنووية ووسائل حملها ، وكذلك تطويـــر وسائل مقاومتها ، ونظم التحكم ، وتوظيف الفضاء الخارجى لخدمة أغراض التسلح والسيطـــــرة والرقابة والتجسس والاتصالات ، فضلا عن كمها وانتشاره وقدرته التدميرية...الخ (١)

ولقد مثلت كل هذه العوامل استنزافا للكم الهائل من الموارد فى أغراض تطوير عمليـــات التسليح وأبحاثها وتجاربها على حساب التنمية والرخاء فى العالم • بل واستنزاف موارد الـــــدول المرتبطة فى أعباء التسلح التقليدى لمواجهة الحروب المحدودة •

— انتشـــــار حالة من عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى دول العالم الثالـــث، تتمثل فى وأد جهود ومساعى التحرر الوطنى بدرجات متفاوته بدءا من الانقلابات المضادة وعبـــورا بالحصار الاقتصادى ومحاولات الاحتواء وانتهاء بالتدخل المباشر ، وقد زادت حدة ذلك بالنسبـــة لدول العالم الثالث ذات التوجه الاشتراكى •

— سيـــادة وتنافس نظامين لتقسيم العمل الدولى • أحدهما يتمثل فى التقسيم الرأسمالـــــى الدولى للعمل • والثانى يتمثل فى التقسيم الاشتراكى الدولى للعمل ، بكل مايترتب على التنافس من سلبيات وايجابيات •

ولم يك هذا التقسيم مجرد اطار اقتصادى مترجم للانقسام السياسى والايديولوجى والعسكرى وانما هو تقسيم فعلى يعكس قواعد مختلفة للتعاون والتبادل • وأطرا مختلفة للتنمية. ولقد تواءم هذا التقسيم مع درجة النمو الاقتصادى وأساليب الإدارة الاقتصاديةوآليات عمل السوق(فى مقابـــل التخطيط الاقتصادى) وحجم الموارد، وطموحات التنمية ••الخ لذلك نجد أن التقسيم الاشتراكى للعمل لم يك يحمل الأطراف الضعيفة فى النمو تبعة التسلح بل حمل المركز بهذه الأعباء •
فى حين نجد أن آليات عمل السوق كانت تعمل (من خلال الفائض ، ومن خلال الاحتكـــار وبخاصة احتكارات الطاقة والسلع الاستراتيجية الصناعية والغذائية) على تحميل الاطراف بأعبـــاء التسلح •

---

(١) تشير كثير من دراسات المراكز الاستراتيجية الى ان المخزون من الاسلحة النووية يكفى لتدمير الكرة الارضية ثلاث مرات (أخذا فى الاعتبار الآثار المباشرة وحدها) •

١ــ٢ التناقضات الاساسية فى النظام الدولى الانتقالى وضرورة التغيير :

كما يتبين فقد تمخضت صياغة النظام الدولى بعد الحرب الثانية عن أوضاع يصعب قبول كونها استقرارية ؛ ذلك أنها لم تترجم أهداف" المجتمع الدولى " فى فترة مابعد الحرب بتحقيق السلام والاستقرار والتحرر والتنمية؛ بل أدت الى تأزيم الموقف الامنى ، والخوض فى حروب مستمرة فى بؤر مختلفة من العالم واستنزاف الموارد • ولقد انتهت بالعالم الى وضع حافل بالتناقضات الحادة التى تهدد الوجود الإنسانى ذاته • ويمكن بلورة أهم مظاهرها فى التالى :ــ

- التناقض مابين ثمار الثورة العلمية التقنية الهائلة وانتشار الفقر وانخفاض مستويات المعيشة على الصعيد العالمى•
- التناقض بين النتاج العظيم لثورة الاتصالات وزيادة العزلة العالمية •
- التناقض بين تطور قوى الإنتاج والبيئة •
- التناقض بين المصالح الحيوية والمصالح الاقتصادية •

أ ــ التناقض بين ثمار الثورة العلمية التقنية وانتشار الفقر وانخفاض مستويات المعيشة

على الرغم من التطور الحاد الذى شهدته قوى الانتاج فى العالم فقد شهد هذا العالم حدة مشكلات المجاعة والفقر مقاسة بالاحتياجات الأساسية الاخرى كالكساء والمأوى والعلاج والتعليم•

ووفق تقارير هيئة الأمم المتحدة نجد أن من يعانون من المجاعة ونقص التغذية بصفة مزمنه أكثر من مليار انسان بينهم ما يربو عن ٣٠٠ مليون طفل ، يتركزون بصفة أساسية فى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (البلدان النامية) (١) •

وتبرز حدة التناقض من أن تزايد مشكلات المجاعات وسوء التغذية وانتشار أماكن الايواء العشوائية وانخفاض متوسط نصيب الفرد (فى مناطق كثيرة من العالم) من الكساء ، ووفاة الكثير من الفيضانات ••• الخ قد تزامن مع التطورات الهائلة فى أساليب الزراعة وتقاناتها ، والتطورات الهائلة فى هندسة الوراثة والمخصبات الطبيعية ، والتغلب على مشكلات التربة ، وتطوير تقانات الرى للافادة من الموارد المائية المحدودة ، وأيضا تطوير أساليب البناء ، وتخليق مواد بديلة للمواد الطبيعية الناضبة ، وتطوير المخلفات الصناعية فى مجالات الكساء ••••الخ •

---

(١) أرجع الى كنيا جينسكايا : نمو السكان والمشكلة الغذائية فى البلدان النامية ــ دار التقدم (موسكو) ١٩٨٣ م (مترجم للعربية) •

كذلك فالتناقض الحاد يبرز من وجود أزمات إنتاج ضخمة من ناحية وانتشار الفقر من ناحية أخرى .

ويمكن تفسير هذه التناقضات فى إطار دولة واحدة أو اقتصاد واحد بسوء توزيع الدخل نتيجة للتناقضات الاساسية فى علاقات الإنتاج ، ويمكن قبول هذا العامل كأحد الاسباب على الصعيد العالمى، إنما يصعب تفسير الظاهرة ككل به وحده .

ويمكن ارجاع بعض جوانب المشكلة إلى العوامل المكملة التالية :

- احتكار سوق التكنولوجيا على الصعيد العالمى لصالح الدول المطورة لها .
- تحمل الدول الفقيرة والدول الصغيرة لبعض سلبيات البيئة الناجمة عن تطوير قوى الإنتاج فى الدول المتقدمة (الصناعية فى النظام الرأسمالى العالمى بصفة أساسية) دون استفادتها من ثمار تطوير قوى الإنتاج . ولعل أبرز هذه التبعات ظواهر التصحر التى ارتبطت أيضا بأنماط حياتية وتطبيقات تقنية مستوردة ـ ظواهر الاحتكار بالاسواق العالمية ، نتيجة ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة . فالطابع البارز اذن هو التناقص بين القدرات التقنية الهائلة واحتكار أسواقها وأسواق منتجاتها .

واذا كانت الاحتياجات الأساسية تمثل مشكلة للدول الفقيرة (وبخاصة تلك المرتبة فى ذيل القائمة وفقا لتقارير هيئة الامم المتحدة ومنظماتها وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية وفق مؤشرات الدخل والغذاء والمسكن والكساء وغيرها) فان الدول النامية وأيضا المتقدمة التى لا تعانى من المجاعات تجد أنها بشكل أو بآخر إزاء نفس المشكلات ، فارتفاع تكاليف المعيشة بشكل عام وتكلفة الحصول على الغذاء والمسكن والعلاج والتعليم باتت تعكس حالة واضحة فى كثير من دول العالم وليس دول العالم الفقيرة وحدها (١) . ولم تعد البرامج الاجتماعية (برامج الانفاق الحكومى) فى حالة تواجدها بكافية لمواجهة حدة هذه المشكلات. ومن المفارقات أن ذلك يتحقق فى المرحلة التاريخية من مراحل تطور قوى الإنتاج والذى قطعت فيه الثورة العلمية والتكنولوجية مدى بعيدا فى زيادة قدرات الإنسان على الإنتاج زيادات لم تعرفها الإنسانية من قبل .

---

(١) أنظر تقارير أوضاع التنمية فى العالم ولبعض دوله الصادرة عن البنك الدولى وتقارير منظمة الاغذية الزراعة التابعة للامم المتحدة وكذلك منظمة الطفولة وكذلك تقارير الحسابات القومية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن الامم المتحدة وعن الجماعة الأوروبية .

ويفسر جانب هام من أبعاد هذه المشكلة فى الدول الأفضل حالا " بتوجيه ثمار التطور التقنى للمجالات العسكرية فضلا عن ارتفاع تكلفة التطوير والابحاث ، وغيرها والتى لايمكن أن تتحملها دولة صغيرة أو حتى متوسطة بمقاييس الدخل ، والبشر وما الى ذلك ، ناهيك عن الطابع الاحتكارى المنوه عنه ٠

ب — التناقض بين النتاج العظيم لثورة الاتصالات وزيادة العزلة العالمية :

شهد تطور أساليب وسائل الاتصال مرحلة يطلق عليها ثورة الاتصالات ليس فقط بتعريف الدقة والسرعة (وهما ما استخدم الفضاء الخارجى فى تذليلهما) ولكن أيضا فى الشمول وانخفاض التكلفة ٠ ولسنا بصدد استعراض جوانب التطور التقنى فى هذا المقام إلا أن مايهمنا هو أن هذه الثورة جعلت من العالم قرية صغيرة يمكن معرفة ما يحدث فى أى بقعة فيه فى بقية البقاع فور وقوعه ٠ فضلا عن أن ثمار هذه الثورة أصبحت متاحه لكافة الدول بدرجة أو بأخرى ٠ الا أن مناخ انقسام العالم لمعسكرين متناحرين قد كرس ثمار هذه الثورة فى خدمة أغراض التجسس بكافة أشكاله العسكرية والعلمية ، وكذلك فى خدمة أغراض الصراع ذات الطابع الاستراتيجى ٠ بعبارة أخرى لم تسخر ثمار التطور العلمى والتقنى فى مجال الاتصالات فقط لخدمة أهداف وحدة العالم لكن فى خدمة أهداف الصراع بين أعضائه٠

ولقد نجم عن هذه الثورة رغم المعرفة الآنية أن الأقوى قد شكل باستمرار أنماط الثقافة والوعى والاستهلاك لدى الآخرين ٠

والظاهرة العامة هى أن ثورة الاتصالات لاتخلق بالضرورة بيئة مهيئة للتقارب الدولى ؛ وذلك نتيجة للانقسام الايديولوجى وأيضا الاستراتيجى الحاد٠ وأيضا فإذا كانت هذه الثورة تدفع الى عالم " الاعتماد المتبادل " فليس ذلك العالم بالضرورة عالما عادلا يحترم ثقافة واستقلال الآخرين ٠

هذا على الصعيد العالمى ، لكن على الصعيد الاقليمى فقد عملت على تعميق اتجاهات التوحد كما فى حالة أوروبا الغربية ووسط أوروبا ، حيث تحقق التجانس النسبى فى التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، وفى حالة العلاقات داخل المنظومتين الاقتصاديتين العالميتين ٠

ولقد لعبت ثورة الاتصالات هذه دورا هاما فى التقريب بين حركات التحرر فى العالم الثالث ونصرائها من دول العالم الثالث نفسه ، ومن دول المنظومة الاشتراكية. وكان يمكن أن يكون ذلك مثمرا بشكل أكثر ايجابية لو لم تطحن الحرب الباردة هذه الدول فى رحاها (١) .

جـ — التناقض بين تطور قوى الإنتاج والبيئة :

ركز منهج التحليل الجدلى وأداواته فى كشف التناقضات الأساسية على العلاقة بين تطور قوى الانتاج والتنظيم الاجتماعى لها (علاقات الإنتاج) . وعلى الرغم من وعى هذا المنهج والمشتغلين به على علاقة الإنسان بالطبيعة . فقد بنى على فرضية أساسية مفادها التعامل مع البيئة كمعطاة أو فى أكثر الاحيان كمتغير خارجى يؤثر فى التفاعل الاجتماعى من خلال قاعدة الموارد والوفرة النسبية للموارد الطبيعية من ناحية ، ولقابلية الطبيعة للتطويع من خلال التطور العلمى والتقنى من ناحية أخرى . ومن ثم فنقطة التناقض الرئيسية فى علاقة الانسان بالبيئة قد نجمت عن شكل التنظيم الاجتماعى (الرأسمالى أو الاشتراكى) فى علاقته باستغلال البيئة .

ومع مافى هذا من صحة ، إلا أن التطور قد أثبت خطأ الفرض الرئيسى حول لانهائية الموارد البيئية فى إطار كوكبنا ، رغم أنه قد يكون صحيحا فى إطار العالم أو الكون . وهو لازال دونه زمن ليس بالقصير .

ولقد برزت على صعيد العالم عدة مشكلات ، لم تعد وقفا على النظام الاقتصادى الاجتماعى المتسبب فيها بل تعم آثارها على العالم فى مجمله . (٢)

---

(١) لعل أفضل الأمثلة على ذلك هو حركة عدم الانحياز ، حيث ظلت وباستمرار محورا للجذب والشد من قبل أطراف الصراع . وقسمت دولها حسب قربها أو ابتعادها من هذا القطب أو ذاك . الأمر الذى أدى لانقسامها من داخلها حسب علاقاتها بالقطبين وبالكتلتين المتصارعين ، ومن ثم إفراغ هذه الحركة من مغزاها . ومن المنطقى الوصول الى هذه النتيجة حيث وجدت كثير من دول هذه الحركة نصيرا لها فى دول المنظومة الاشتراكية . وقد سعت الدول الاستعمارية القديمة لتفريغ حركة التحرر من محتواها الاقتصادى والاجتماعى . والالتفاف حولها او الصدام المباشر معها كما اسلفنا .

(٢) يصعب ارجاع الآثار البيئية للنظام الرأسمالى وحده . بل أن نمط التصنيع الذى ساد بشكل عام قد ترك آثارا بيئية ، ربما قد تختلف حدتها من نظام لاخر حسب درجة الوعى بأهمية الحفاظ على البيئة . ولقد أدى تسارع معدلات النمو الصناعى الى تركيم آثار ضخمة حتى وان صغرت فى جديتها . كذلك فان التسابق على الغذاء وتدمير مساحات غابية ضخمة وكذلك اتساع المدن وما تولد عنه من مشكلات بيئية فضلا عن تجارب السلاح والفضاء وغيرها ، فان نظاما بعينه لايمكن اعفائه من التأثير على البيئة وان كان يمكن الحكم بصغر أو عظم هذا التأثير .

ولعل أبرز ردود الفعل البيئية هى استنفاذ الكثير من الموارد الطبيعية المتوفرة نسبيا . ورغم أن التطور العلمى والتقنى قد طرح مواردا بديلة طبيعية أو صناعية أخرى ، وخفض من معدلات استخدامها عن ذى قبل ، فان الدراسات المستقبلية (١) قد أبرزت وجود مخاطر حول محدودية الموارد . وخاصة موارد الطاقة وكثير من الموارد المعدنية، والمياه الامر الذى انعكس على بروز أزمات الطاقة وما اليها ، وعلى جهود تطوير البحوث العلمية والتقنية فى اتجاه البحث عن موارد بديلة رغم ضخامة تكاليف هذه البحوث والدراسات ، والى استخدام مصادر تقليدية عالية التكاليف (٢) . كذلك فقد اسهمت هذه العوامل فى تعميق مشكلات التغذية والغذاء والمسكن وما اليها .

ولعل أكبر خطر بيئى تواجهة البشرية اليوم هو بوادر الاختلالات البيئية على مستوى كوكبنا وليس على مستوى نظمه أو دوله ، ولاتشذ عن ذلك أخطار التلوث .

د — التناقض بين المصالح الحيوية والمصالح الاقتصادية

أدت أزمات محدودية الموارد الى اتجاهين أساسين فى الاقتصاد العالمى هما :

— تعميق الاتجاه نحو التكامل والتكتل الاقتصادى (الإقليمى خاصة) .

— زيادة التعاون على الصعيد العالمى خارج نطاق التكتلات الاقتصادية ، وخارج نطاق المعسكرين السياسيين للنظام العالمى المحتضر .

ونجد بالنسبة للعامل الأول بروز التكتلات فى جنوب وشرق آسيا وفى أوروبا ، وأمريكا اللاتينية ، الأمر الذى ولد تناقضا فى بعض الاحيان بين زعامة الولايات المتحدة الامريكية للنظام الرأسمالى العالمى ومصالحها الاقتصادية فى جانب ، والمصالح الاقتصادية للدول أعضاء التكتلات فى جانب آخر ، مما تمخض بدوره عن اختلال ميزان المدفوعات الامريكى من ناحية وزيادة مديونيتها من ناحية أخرى .

---

(١) يرجع فى ذلك لكتاب جاهودا World Futures: The Great Debate ISBN, London 1978.
أنظر أيضا المؤلف الصادر عن نادى روما Rome Club والمعنون حدود النمو .

(٢) نتيجة هذه الأزمات ارتفعت أسعار الكثير من المواد الخام ارتفاعا كبيرا جعل استغلال الموارد التقليدية التى كانت من قبل عالية التكاليف تتسم بالطابع الاقتصادى وربما شجع ذلك على استخدام موارد كانت مهملة أو غير ممكنة الاستخدام كمناجم الفحم القديمة وبترول بحر الشمال ومناجم الذهب المهجورة وما إليها .

ولقد لعب عبء التسلح الواقع عليها نصيبه الأكبر فى تعميق حدة هذا التناقض، خاصة وأن رفع هذا العبء عن كل من المانيا واليابان قد أدى لتسريع معدلات النمو فيهما بما يفوق نظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية • وكذلك لنزوح رأس المال اليابانى ليغزو الأسواق الأمريكية عندما فرضت الاخيرة قيودا على الصادرات السلعية اليابانية•

ولقد أنعكس ذلك على وجود انفصال بين المصالح العسكرية الاستراتيجية، المتمثلة فى الصراع مع الدول الاشتراكية ، والمصالح الاقتصادية، المتمثلة فى مزيد من التعاون ، والذى كان يتم بالفعل • من خلال استيراد الغاز والكهرباء والنفط من الاتحاد السوفيتى ورومانيا (على سبيل المثال) وتصدير رأس المال والتكنولوجيا • (١)

وقد شهدت الفترة منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينيات وجود تناقضات بين القرارات السياسية المرتبطة بالمصالح الحيوية • وبين السلوكيات الاقتصادية ليس فقط للدول ولكن أيضا للشركات والافراد أصحاب المصالح •

مثل هذا الامر أضعف وباستمرار من قيمة الكثير من القرارات والتوجهات التى اتخذت على الصعيد السياسى• كذلك فقد أدى مثل هذا الوضع إلى بروز الحركات السياسية المناهضة للحرب والتسلح والإضرار بالبيئة ، والتى أصبحت تستوعب قطاعا واسعا من الشباب وبصفة خاصة فى الدول الرأسمالية •

اذن ، من شأن هذه التناقضات أن تعمل على وصول الأوضاع العالمية الى حالة تستدعى إعادة صياغة النظام السياسى والاقتصادى العالمى على أسس جديدة وانهاء الحالة الانتقالية التى بلورتها ظروف مابعد الحرب العالمية الثانية •

الا أن هناك مسائل كثيرة كانت فى حاجة إلى تصفية قبل الحديث عن صيغة النظام العالمى الجديد ، كذلك فان تفاعل عوامل كثيرة داخلية وخارجية كان لابد وأن يأخذ مداه - ولازال حتى الآن - حتى يستقر العالم على الصيغة الجديدة لعلاقاته الأمنية والاقتصادية والسياسية•

كذلك كان لابد من البحث عن آليات الانتقال للنظام العالمى الجديد من ناحية • وضمان مرونة عمل هذه الآليات ازاء ردود فعل (المقاومات) الداخلية والإقليمية من قبل الدول الأطراف الرئيسية والثانوية المؤثرة فى تشكيل صيغة النظام العالمى الجديد•

---

(١) وارتبط ذلك بأزمة الرأسمالية العالمية وما حاق بها من ركود تضخمى، دفع العديد من دولها إلى محاولة البحث عن مخرج أبعد من إطار السوق الرأسمالى العالمى •

١ــ٣ التحولات الحضارية والمعرفية

ان محاولة نظم وتمييز التحولات الحضارية والمعرفية التى تميز العالم اليوم، وخاصة مراكزه وقياداته المهيمنة، هو أمر صعب تماما، وذلك نتيجة للتشابكات الكبيرة بين ظواهر هذا التحول، وبخاصة التى لها الطابع الفكرى الايديولوجى أو الثقافى، أو العلمى-التقنى، أو الاقتصادى، أو التنظيمى. ولكن فى عجالة، يمكن تمييز بعض من أهم قضايا ومحاور هذه التحولات، تركيزا على شكل الطرح الذى يكون أكثر اتصالا بموضوع هذه الدراسة. أى فهم مايحدث بالاطار العالمى، ومايحدث فى أوربا الشرقية، وحدود مايمكن أن يحدث فى مصر.

أ — لاشك أن الحضارة الغربية (والتى يمكن أن تحدث عن امتداد هيمنتها منذ عصر النهضة أو الثورة الصناعية فى أوربا وحتى الآن، من حيث منطلقاتها ومعاييرها وأهدافها، هى محل مراجعة عبر العقدين الأخيرين. ولقد قامت هذه الحضارة — فكرا وتطبيقيا، وفى نموذجيها بأوربا وأمريكا الشمالية، الرأسمالى والاشتراكى — على نسق بعينه للقيم، هذا النسق الذى يقدم العقل على الوجدان، واتباع العديد من الأنساق غير الاقتصادية للنسق الاقتصادى، وافتراض الصراع الدائم بين الانسان وبيئته الطبيعية. ومن هنا تبلورت معايير وموشرات أغلبها اقتصادية وكمية للانجاز وأتت قضايا الاهتمام بالمشاركة وتوزيع الثروة تالية للاهتمام بالنمو المادى فى حد ذاته، وأهملت حقوق الأجيال التالية فى الثروة الطبيعية. وبالطبع يصعب تصور أن النظام القيمى السائد بالحضارة الغربية التى سادت حتى الآن يمكن أن يتعرض فى الأجل المنظور لتحولات درامية، ولكن يمكن تمييز عديد من التغيرات وأشكال التحول. ولقد ارتبطت بعض من هذه التغيرات بالتطورات فى العلوم الأساسية والتقنية، وباستبعاد الخيار النووى فى الصراع الذى دار فى ظل النظام الدولى الذى تلى الحرب العالمية الثانية، كما ارتبطت بتطور قوى الانتاج وتنامى الوعى والمعرفة بين البشر فى كل مكان. ونحو تبلور ملامح تحولات حضارية يمكننا الاشارة الى اتجاهاتها العامة التالية: (١)

---

(١) راجع: خير الدين حسيب وآخرين: "مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات: التقرير النهائى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى"، الفصل الرابع. (الآفاق العالمية والخروج الى القرن الحادى والعشرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.

— تدخل رجال الفكر والدين فى الحوار الدائر حول آفاق التطبيقات التقنية المختلفة، من حيث مواءمتها للدين والوجدان والأخلاق والقيم الانسانية .

— تقبل أفكار لاترى بأن التقدم التقنى كأنه نبت برى ينمو منفصلا عن حاجات المجتمع والممولين ، أو أنه ميزة خص الله بها المجتمعات الغربية دون سواها .

— تقبل وانتشار أفكار بيئية (إيكولوجية) تفهم التشابكات الحقيقية بين الإنسان ووسطه الطبيعى وتنتقل بالعلاقة مابين الإنسان والطبيعة من كونها علاقة صراع إلى أن تكون علاقة سلام وتفاعل إيجابى.

— تطور أشكال وأساليب مشاركة الجماهير فى التأثير على اتخاذ القرار، حيث يراجع مفهوم الحكام والنخبة من حيث المصداقية وطبيعة التعاقد مع المحكومين . وينمو المجتمع المدنى موازيا ومتفاعلا مع المفهوم التقليدى للدولة فى حل مشكلات بعينها من خلال الحركة عبر ساحة عالمية أوسع ومن خلال علاقات أخف وأكثر مرونة مع النخبة والحاكم والدولة، ومن خلال تنمية المحليات.

— تبلور مفاهيم جديدة لمسميات قديمة منها التبعية وقوة العمل والأسرة والقانون وتقسيم العمل والأمن القومى والتعايش والصراع، وقبل ذلك كله معايير ومقاييس مختلفة لما يمكن أن نسميه تقدما مجتمعيا .

— تولد أنساق قيمية جديدة ترفض المنطلقات الحضارية المرتبطة بالتهديد والرعب النووى والخوف من المجهول ، باحثة (وفاعلة) من أجل تطلعات أخرى أكثر اضفاءا للاحساس بالأمان . ويرتبط بهذا تولد مفاهيم جديدة للعدالة ورفض التميز وتخليق احساس مشترك حول مصير واحد للعالم.

— وأيا ماكان ماسوف يستقر عليه اعادة تعريف الحاجات الأساسية للانسان ، فالقائمة سوف يتصدرها أيضا المشاركة السياسية والاحساس بالأمن والحريات المدنية والاقتصادية والاجتماعية، وماسوف يتصل بذلك من تعديلات تنظيمية مؤسسية.

— وأخيرا العمل الفكرى المكثف للبحث عن كنه التركيبة الاجتماعيه بالمجتمعات المعنية، والبحث عن تطوير أيديولوجى مناسب لما سبق ، ربما يدور حوله صراع من نوع جديد.

ب — يتعرض العالم بأكمله حاليا لطفرات تقنية ثلاث، تتبنى على تطورات جذرية فى العلوم الأساسية، وتظهر تطبيقاتها وتشابكاتها فى مختلف نواحى الحياة، وليس فقط فى مدخلات وفنون الانتاج. أى أنها تتميز أيضا بأبعد أشكال التأثير المتبادل مع الظواهر الاجتماعية والقيمية والسلوكية والسياسية. تلك هى الطفرات فى مجالات المعلوماتية والمواد والحياة وهى مايطلق عليها الثورة العلمية — التكنولوجية الجديدة. وتتضمن تطبيقات ثورة المعلوماتية انتشار نظم المعلومات الموحدة، والاتصال المباشر عبر الأقمار الصناعية وشبكات الميكروويف والليزر، والتناقص السريع فى حجم وتكلفة الحاسبات والتجهيزات ، وامكانية الادارة عن بعد ، واستخدام الانسان الآلى وباقى التجهيزات فى الانتاج ، وارتفاع قيمة المعلومات والخدمات فى

الناتج، ... الى غيرها الكثير. وايجابيات تلك الثورة كثيرة خاصة فى ترشيد استخدام المواد والطاقة وفى البحث العلمى والادارة. ولكن لها آثارها التى لاتخفى على المفاهيم والمؤسسات والانتاج والتعليم والقيم واللغة والتنظيم المجتمعى. والمشكل الأكبر يبدأ من تركز قطاعات المعلوماتية المختلفة بالغرب الصناعى. وتمتد سلبيات ذلك الى اعادة صياغة القيم وأنماط الاستهلاك وفرض الثقافة الخاصة على الآخرين والتأثير على مايتخذونه من قرارات.

وتمتد تطبيقات تقنيات الحياة الى الهندسة الوراثية والطاقة الحيوية واستخلاص المعادن عن طريق عمليات بيولوجية، واعادة تدوير المخلفات، والتوصل الى مصادر جديدة للغذاء وبدائل للمواد، وبالاضافة الى ماتمثله هذه الثورة من إعادة صياغة لمفاهيمنا حول الحياة والصحة والإنتاج والتصنيع، وما تقدمه من حلول أكثر سلما تجاه البيئة، فإنها أيضا تطرح تحديات مجتمعية ومخاطر صحية وثقافية ودينية.

و تبنى الطفرة فى احلال المواد على فهم عميق لظروف عمل الجسيمات الدقيقة وتشكلها فى أنساق بلورية بعينها، وبالتالى يمكن تخليق العديد من المواد البديلة المختلفة لتحل محل أخرى تقليدية موجودة بالطبيعة، والتحكم فى خصائص هذه المواد لدرجة كبيرة من النجاح. ولهذه الطفرات الثلاث بالتالى تطبيقاتها فى الفضاء وكافة قطاعات النشاط الاقتصادى. والهام هنا هو مايجمع بين هذه الطفرات التقنية الثلاث (المتداخلة الى درجة كبيرة). (١)

— فهى كلها تنبنى على تطور حاسم فى العلوم والمعرفة، الأمر الذى يجعل المتابعين يشكون تماما فى امكان تجاهلها أو تفادى آثار تطبيقاتها. ولكنهم يرون فى نفس الوقت امكانية التخطيط لمستقبل هذه التطبيقات للحد من الآثار السلبية لها. إذن فهناك قضايا أخرى فى هذا العصر يمكن أن ترد تحت اسم المواءمة أيضا، بخلاف القضايا الاقتصادية المباشرة التى تهتم بالمواءمة مع العصر فى قضايا المال والنقد و ملكية الأصول.

— أنها مقارنة بالتقنيات السابقة ترتكز بدرجة كبيرة غير مألوفة على المعرفة الأساسية المجردة. وبالتالى فان المسافة الزمنية والمالية مابين العلم والتقنية والتطبيق قد تم اختصارها الى حد كبير.
وهكذا فان الحجم الكبير للانفاق يأتى فى مرحلة العلم، أما التقنية والتطبيق فأصبحا متاحين بشكل أكبر وتكاليف أقل كثيرا لمن يتابع العلم وتطوره.

---

(١) مراجع: أسامة الخولى: "أفكار فى التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة"، ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب للدخول فى مضمارها"، منتدى الفكر العربى، عمان، يناير ١٩٨٦.

— أنها تتحقق (فى مراحلها المختلفة) على جهد متعدد التخصصات.

— أنها تفتح الباب أمام تطبيقات جديدة ومصادر ومواد جديدة وأنماط جديدة للحياة.

— أن أغلبها يستهدف خواصا بيئية أنسب، من حيث ترشيد استخدام وتدوير المخلفات والمـــوارد الطبيعية، ويقدم حلولا جديدة غير ملوثة للبيئة أو مهدرة لمواردها.

— أنها تغير من التركيبة الاجتماعية (من خلال تغييرها لدور قوة العمل فى الإنتاج المباشر، وتأثيرها على مفاهيم الادارة، وارتباطها بالقابلية للتحقيق بأحجام صغيرة للمنشآت وعلى مستوى المحليـــات، واحتياجاتها لقدر كبير من اللامركزية فى دفعها للأمام) (١).

— ولكل ماسبق كما أشرنا الى ماتبلور من محاور تحولات حضارية — تأثيره على مفاهيمنا فى الأمن وحدود الدولة والتبعية والمشاركة والتصنيع والموارد وقوة العمل والتركيبة الاجتماعية، وغيرها الكثير. وأكثر الآثار وضوحا كان لابد وأن يكون الأثر الكبير لهذه التقنيات على مفاهيم التخطيط (الـــذى تمارسه الدولة والمؤسسات والأفراد) وتجعل هذه الطفرات من المورد البشرى الأساسى فى الانتاج والمحدد له.

— كل هذه التطبيقات تفتح الباب أمام الابداع الفردى، فالتطبيق لايمثل استخدام آلات أو فنـــون انتاج بعينها، ولكنه تطبيق لحظى لكل مشكلة بعينها، قائم على الالمام بالمعارف الرئيسية على وجود أطر مرنة تسمح بالابداع على كافة المستويات، وهى بالتالى تطبيقات تعلى من شأن الفرد والمجتمع المدنى والحريات الشخصية، كمطلب ونتيجة فى نفس الوقت.

وحتى لو نحينا جانبا الآن مدى اتفاقنا على التحولات بحضارة الغرب، علينا أن نقبل بأن هذه الملامح التى تشمل الطفرات المعرفية والتقنية كان عليها أن تؤثر كثيرا على المجتمعات والـــدول والأفراد والفكر. وكما نقبل ذلك مع تأريخنا للثورة الصناعية فى الماضى، علينا أن نفكر فى كوننا الآن بصدد تبلور مواصفات مابعد الصناعة.

---

(١) فى مناقشة واسعة لمدى الاحتياج لمثل هذه التغيرات الهيكلية فى ضوء للثورة التقنية، قارن:

C.Freeman: "Prometheus Unbound", Futures No.5,Oct. 1984

وخاصة الجزء المعنون Socialism or Barbarism?

١ــ٤ : قراءة عامة لخصائص التحويلات

تكاد تجمع الدراسات التى تتناول تحليل الأوضاع العالمية والإقليمية لدول العالم (وايضا التى تتناول رصد أحوال وعلاقات الدول التى كونت وحتى عهد قريب ماعرف بالمنظومة الاشتراكية ، أو الدراسات المتعلقة بالتحليل الاستراتيجى وما إليها) ، على حدوث تغييرات عالمية ، وبخاصة فى إطار العلاقات الدولية • وهذه الدراسات أو تلك ترصد جانبا من الظاهرة دون غيره من الجوانب (بشكل متميز) بل أن كثيرا منها أهمل رصد الجوانب التى على درجة كبيرة من الأهمية •

وفى هذا التقديم سوف نقوم برصد بعض الخصائص العامة ، على أن نتناولها بالتحليل العميق فى أقسام الدراسة التالية • والتبكير برصد هذه الخصائص ذو أهمية غير منكورة لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة على عناصر الدراسة • ولما لها من ثقل غير قليل فى تفسير سلوك المتغيرات • وربما امكن أن نرصد تحت العناوين التالية أهم خصائص المتغيرات •

أ ــ الطابع الكونى للتغيرات

ونقصد بالطبيعة الكونية وصول التغيرات لنطاق العالم ، فهى تتخطى حدود المجتمعات الإنسانية وعلاقاتها على كوكبنا الأرضى ، الى علاقات أشمل وأوسع عبر الأرض • وهو ما أبرزته ثمار الجهود الإنسانية المكثفة فى أكتشاف الكون والعالم ، لم له من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وطبيعية أيضا •

وفضلا عن ذلك فان التغيرات محل الرصد قد تناولت علاقات المجتماعات الانسانية فى اطار كوكب الأرض بالطبيعة ، فى بعدين أساسيين هما علاقة هذه المجتمعات بهيكل الموارد الطبيعية القائم من حيث شكل ومعدلات استغلاله ، وعلاقة هذه المجتمعات بنسق البيئة بما يتضمنه من موارد فى هيئتها البرية والبحرية والجوية فى إطار تراكمى بمعنى اطار لايفصل العلاقات التاريخية الماضية عن صورتها الحالة وأيضا المستقبلية • وهذه التغيرات فى علاقة الانسان بالطبيعة ليست ذات اتجاه واحد ، كما كانت على مدار العصور القديمة والوسطى تعكس تأثير الكون وظواهر الطبيعة على الانسان ،

كما أنها أيضا ليست أحادية من وجهة نظر تأثير الانسان على البيئة سلبا وايجابا وانما تأخذ فى الاعتبار علاقات التاثير المتبادل فى إطارها الجدلى •

ب — الطابع الجذرى للتغيرات:

يصعب قصر التغيرات على جانب التغيرات الاقتصادية وحدها أو التغيرات السياسية وحدها أو التغيرات فى اطار العلاقات الدولية دون غيرها. وحتى لو أن البحوث تتطلب التركيز على متغيرة أو أكثر وسبر أغوارها وتأصيل أسبابها...الخ، الا أن هذا يقتضى أن يتم السبر والتأصيل والتسبيب مع ادراك الجوانب الأخرى للظاهرة. وهو ماسنضع رؤوس الأقلام حوله فى الآتى:—

— أن التغيرات وصلت الى كافة مناحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بدءا من التطور فى تقنية الإنتاج وأدواته، مرورا على أساليبه وعلاقاته، وانتهاء بأنساق الثقافة والقيم، وأنماط الحياة والعادات والسلوك، وطرق التفكير ومناهجه، حتى أن التغير بات ذا طابع ثورى. (١)

ومثل هذه التغيرات تكتسب صفة الجذرية من الخصائص التالية:

× شمول الجوانب المختلفة للتغير: التقنية، والبيئة، والاجتماعية والاقتصادية والتنموية والفكرية.

× الطابع غير الخطى للتغير، والذى لايعنى فقط الاستمرارية والاتصال فى عملية التغير ولكن أيضا امتداد التغير لما اصطلح على اعتباره ثوابتا. ويعنى الطابع غير الخطى للتغير عملية التفاعل المستمر بين ثوابت ومتغيرات الظواهر المختلفة.

× والأهم من هذا وذاك ان التغيرات ذات طابع نوعى فضلا عن التحولات الكمية العميقة.

× أن كثيرا من الأطر النظرية والأدوات التحليلية التقليدية لم تعد كافية لتفسير التغيرات وعلاقاتها السببية ومن ثم التنبؤ بمآلها.

ج — الاحتياج لمتابعة جدلية فى فهم التغير:

والسمات البارزة للتغيرات — كما أشير اليها — ذات طابع جدلى، فهى ليست أحادية الجانب كما قد يرى البعض من أنها شملت الدول الاشتراكية دون غيرها، فالتحولات امتدت لتشمل العالم وان لم يسك بنفس الدرجة، ولعل بروز التحول فى الدول الاشتراكية كان لما عهد عنها من استقرار بل وجمود الأوضاع فيها نسبيا.

---

(١) حتى يمكن تعميم صفة الثورية على التغيرات يلزم أن نستوعب معدلاتها فى الاعتبار ففضلا عن تباينها فانها لازالت لاتتصف بهذه الصفة. كذلك فالثورية تعنى العمدية، وتعنى وجود رؤية بديلة متسقة للمستقبل فى كل نواحيه. ولما كانت هذه التغيرات تشمل التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة أى ذات مراحل النمو المتعددة فان مفهوم الثورية لكل منها سوف يختلف ليس فقط من حيث الأهداف والمعايير والآليات التغير بل وأيضا من حيث الشكل المتوقع للنتائج. ومن هنا فإن الطابع الجذرى للتغير يحمل بعض صفات الثورية دون تحقيقها الكلى إذا ماتعذر تحقيق شروطها الأخرى.

وحتى وبافتراض قصر التحولات على الدول الاشتراكية ومنظومتها، فانها من المنظور العالمى لابد وأن تحدث تغيرات مواكبة فى تنظيم المجتمع الدولى، وفى اطار علاقاته، وفى حجم النشاط والتبادل الاقتصادى والتقنى، وفى مفاهيمه الأمنية وترتيباتها، وفى تقسيم العمل الدولى، وفى التحالفات السياسية٠٠٠٠٠٠الخ٠

وتستند جدلية التغير ليس فقط الى نفى أحاديته، ولكن أيضا للأخذ فى الاعتبار ردود الأفعال المتوقعة للتغير فى أحد الجوانب على الجوانب الأخرى٠ ولايقصد بردود الأفعال بين المناطق الاقتصادية والعسكرية والسياسية فقط، ولكن بين الجوانب المختلفة للمتغيرات ذاتها مثل انعكاس التغيرات الاقتصادية على البيئة والأمن والعلاقات السياسية، وغيرها وانعكاس كل من التغييرات فى أحد العوامل على العوامل الاقتصادية ذاتها (كالكتل الاقتصادية والأسواق المشتركة وأحجام التبادل ومعدلاته، ومدى توافقها من عدمه للمناطق المختلفة وعلى التنمية واتجاهاتها ومعدلاتها٠٠٠٠الخ)٠كذلك فان عمق وسرعة التغيرات عاملان مهمان فى التفاعل الجدلى بين الأطراف المختلفة٠

وحتى يستقيم التحليل فإننا لن نولى اهتماما فى الدراسة للتغيرات ذات الطبيعة الجارية والمعتادة، بل سنركز اهتمامنا بدرجة أكبر على التغيرات ذات الطابع الهيكلى أو التى يتوقع أن تكون لها هذه السمة فى المدى المتوسط والطويل، وكذلك التغيرات ذات الطابع الاتفاقى الواعى، والتى لاتأتى نتيجة ظروف تلقائية أو كردود أفعال غير محسوبة٠ ومن هنا كان الاهتمام بالقراءة السياسية لهذه التحولات على الصعيد العالمى٠

الفصل الثاني: آليات التغيير والتحولات في الطريق الى نظام دولي جديد

تمهيد :

لاترتبط آليات التغيير (وبالتالى محاولة فهم كيفية عملها على الساحة العالمية وبشرق أوروبا) بالمقدمات ووعى الانسان والارادات المجتمعية بطبيعة التغيير واشتراطاته، ولكنها ترتبط بعمل نظريات وجدليات بعينها. تلك هى الآليات التى يمكن أن تتصف بقدر من الموضوعية، مع افتراض أنها فى التطبيق يمكن أن تتمايز فى تفاصيلها ووقعها من ظروف اقليم (أو بلد) الى آخر.

ولاشك أنه على رأس هذه الآليات تعمل مجموعة من التناقضات عملها فى دفع العالم الى مسيرة متوقعة. ويحتاج التدخل الواعى للتحكم فى المسيرة المتوقعة لفهم التناقضات وكيفية عمل الآليات، ومن ثم البناء عليها لاستهداف ماهو مرغوب.

ولقد ارتبط ماتم صياغته من نظام دولى بعد الحرب العالمية الثانية - كما أشرنا - بالصراع والتناقضات. والأهم أن هذا النظام لم يترجم أهداف المجتمع الدولى فى تحقيق السلام والاستقرار والتحرر والتنمية. أو كان فى ذلك يميز بين شمال وجنوب، وصديق وغير صديق وتبنى تحيزاته دائما على مايمكن توظيفه فى الصراع مابين أنظمة العالم وأقطابه.

وتحتاج تفهم الآليات - اذان - الى الاستيعاب المعمق لجدلية التناقضات التى كان ولابد أن تعمل عملها فى تشكيل النظام الدولى الجديد فيما بعد. وفى التشكيل بالطبع - سوف تعمل الأوزان النسبية للقوى عملها. وتجب هنا ملاحظة أن الكثير من هذه التناقضات ارتبطت بجذور وظواهر الرأسمالية العالمية، وبآثارها على بقية دول العالم، وبمناهج الرأسمالية فى حل مشكلاتها من خلال الأسواق العالمية وليس هذا تقييما سياسيا - بل مبحث - يشار الى انعكاساته فى أكثر من مكان بهذه الدراسة فى آليات عمل الأزمة الاقتصادية للرأسمالية العالمية ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيها. (١) كما يتطلب فهم آليات الانتقال ادراك أهمية أن جدلية التناقضات وديناميتها قد تولد تناقضات جديدة يصعب التنبؤ بها وباتجاهاتها فى الوقت الحاضر.

---

(١) يفضل هذا المرجعة الكتابات الغربية فى ذلك. قارن :

F.Frobel, J.Heinrichs, O.Kreye: "The New International Division of Labour", Cambridge University Press, 1980.

٢—١ الطريق الى نظام دولى جديد :

٢—١—١ النظام الدولى :

النظام الدولى وفق التعريف الذى سنتبعه فى هذه الدراسة هو منظومة العلاقات السياسية والأمنيه والاقتصادية والثقافية والعلمية وما اليها ،وكذلك الأطر التنظيمية التى تتم فى اطارها ونسق التشريعات والقوانين والقواعد التى تحكمها وتحكم المجتمع الدولى فى خلال فترة معينة . ويشمل كذلك القواعد التى تنظم أيضا علاقات وحدات هذا المجتمع الدولى بالبيئة الطبيعية .

وفى ضوء هذا المفهوم فالنظام الدولى مفهوم واسع يستوعب تنظيم العالم الى دول ومجتمعات ومنظمات دولية واقليمية ، بل ويتعدى ذلك ليستوعب الجماعات المختلفة داخل الدولة الواحدة وبين الدول ، دون اعتبار للاختلافات العرقيةواللغوية والاثنية والاقتصادية بينها . كذلك فالنظام الدولى وفقا لهذا التعريف لايعنى قواعد تنظيم العلاقات داخل المجتمع الدولى (١) أى بين وحداته سواء كانت دولا أو جماعات عرقية (إثنية) أو إجتماعية،أو منظمات اقتصادية أو علمية أو ثقافية .. الخ (رسمية أو غير رسمية) . كما أن النظام الدولى بهذا المعنى لايعنى قصر الأمر على نواتج العلاقات ، بل على العوامل المحددة لها من أنساق الثروة والملكية والتعاون والتكامل والتحالف والصراع ، فى اطارها التاريخى . فالنظام الدولى فى مرحلة لايمكن فصله عن حالته فى مرحلة سابقة ، كما أن وضعه الراهن يحدد بعض ملامح وضعه المستقبل . فهو بهذا المعنى اطار دينامى .

ووفقا لهذا المفهوم الواسع فالنظام الدولى يتعدى مفهوم العلاقات الاقتصادية أو السياسية الدولية كما أنه يتعدى الإطار الامنى (أو الأطر الأمنية) وهكذا (٢) .

ووفقا لهذا المعنى فإن النظام الدولى لايعنى التنظيم الدولى وفقا للمفاهيم السائدة فى العلوم السياسية (٣) وإن كان هذا لايعنى أن بعض عناصر التنظيم الدولى وقواعده هى مكونات أساسية لهذا النظام الدولى .

ووفقا لهذا المعنى فإن الخصائص ذات السمة العامة للتجمعات السياسية سواء كانت دولا ، أو قوميات أو جماعات .. الخ تصبح أحد مكونات هذا النظام الدولى .

---

(١) حول التمييز بين النظام الدولى والمجتمع العالمى . أنظر دراسة د. عبد المنعم المشاط " الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعى " السياسة الدولية العدد ٨٤ أبريل ١٩٨٦ ص ص ٨٧ — ٨٨ .

(٢) للوقوف على مزيد من التفصيلات حول المفاهيم المختلفة للنظام الدولى أرجع الى كتاب " النظام الدولى : الاعتبارات السياسية والقانونية " من اعداد نخبة من أساتذة أكاديمية العلوم السوفيتية .تحرير ج"خ" شاهناز اروف .(باللغة الروسية) — أكاديمية العلوم السوفيتية — موسكو ١٩٨٦ .

(٣) د. عبد المنعم المشاط — المرجع السالفالذكر .

٢—١—٢ النظام الدولى الجديد :

ولقد تراوحت الكتابات حول النظام الدولى الجديد — رغم أنه لايزال فى طور التكوين — مابين التصورات الأقرب لمفهوم وحدة العالم بمعنى اتجاه العالم الى مفهوم المجتمع العالمى (حيث يسود نظام اجتماعى اقتصادى على صعيد العالم يجمع مابين علاقات الانتاج الرأسمالية وآليات السوق فى ادارة وتسيير اقتصادات هذه المجتمعات ، وبين خصائص النظم الاشتراكية فى تحقيق مستوى من العدالة فى توزيع الناتج على أسس الكفاءة والرشادة والتوسع فى الخدمات العامة ، وضخامة وحدات الانتاج ، وتطور أساليب الإدارة ، والنزوع نحو اللامركزية ، والجمع بين أشكال الملكية العامة والخاصة ... الخ) (١) عبورا على التصورات حول انقسام العالم الى تجمعات كبيرة تشكل أقطابا ذات مراكز قيادة وجذب ، مع اتفاق هؤلاء الكتاب أو اختلافهم حول عدد وخصائص وتجانس هذه المراكز الجديدة (٢) وانتهاء بأطروحات ترى اعادة صياغة هيكل العلاقات الحالية فى ضوء معطيات العصر وتحدياته ، ووفقا لمفاهيم وعلاقات وقواعد جديدة للسلوك والتعامل (٣) .

---

(١) تتراوح حجج أنصار هذا الطرح مابين البراجماتية التى ترى فى "فشل النظم الشموعية وسقوطها " والعودة للنظام الطبيعى ، أى الذى يفرزه النمو الطبيعى للمجتمعات ، بل لابأس من أن يرى أنصار هذه الحجج أن ماسمى بمرحلة التحول الاشتراكى كانت مرحلة ضرورية للانتقال للرأسمالية فى المجتمعات الزراعية المتخلفة استنادا لجهاز الدولة والتوجيه الادارى المباشر .
وقد يصدر البعض عن حجج فنية استنادا لطبيعة التطور الصناعى ، والتطور التقنى ومايعرضه من أشكال للادارة تأخذ طابعا عاما كذلك نمو حجم المؤسسات الصناعية الكبيرة ، وتقارب خصائصها فى النظم المختلفة ، بل وتقارب أساليب ادارتها ومانفرضه على التنظيمات الاقتصادية بل وأيضا السياسية . ويجدون فى كتابات سابقة مثل كتابات جون كينيث جالبريث حول الدولة الصناعية الجديدة وكتابات علماء الاجتماع حول المجتمع مابعد الصناعى ويستندون أيضا لاتجاهات التطور فى اشكال وأساليب تقسيم العمل على الصعيد الدولى فيما بين الدول الصناعية .

(٢) يستند أنصار هذا الرأى لبروز التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبيرة تأسيسا على اتجاهات توحيد أوربا ، وبروز التكتلات الكبيرة فى جنوب شرقى آسيا ، وفى الأمريكتين ويصدر أنصار هذا الرأى على اتساع رقعتهم وخلفياتهم الايديولوجية من تحليل فكرة تحقيق التوازن العالمى على اساس تعددية الأقطاب بدلا من القطبية الثنائية ، وعلى أساس مفهوم المركز والمحيط مع تحليل اتجاهات التكامل الاقتصادى فى ضوء التطور الهائل فى قوى الإنتاج ، وكذلك أشكال تنظيم السوق العالمية .

(٣) ينطلق أرباب هذا الرأى مع اختلاف مدارسهم من أن النظام الدولى الحالى قد استغرق عشرات السنين فى محاولة صياغته ، وأيضا الحفاظ عليه واستقراره . واذا كانت العوامل التى أدت لتحقيق هذا التوازن والمبنية على خصائص مابعد الحرب العالمية الثانية استنادا لحالة الرعب النووى وصراعات الحرب الباردة ومستوى التقدم التقنى السائد ونوعيته وقوى الإنتاج التى أفرزتها المجتمعات المختلفة بالتفاعل مع هذا التطور ، علاقات الانتاج التى صاغتها مجتمعات مابعد الثورة الاشتراكية الأولى وما بعد الحرب الثانية ، وديناميات التحرر الوطنى لدول المستعمرات السابقة وسعى النظم الرأسمالية لتجديد قوى الانتاج وأدواتها لمواجهة تحديات التحول الاشتراكى واحتياجات الآلة الحربية ، والتناقضات الداخلية بها وما يتولد عنها من افرازات ... الخ . ولما كانت كثير من هذه العوامل قد تعرضت لتغيرات عميقة بفعل العوامل الداخلية وأيضا التفاعلات الدولية ، وبفعل الاخطار المشتركة التى تهدد الانسانية ذاتها (التدمير الشامل) ، وجمود التغير الاجتماعى وبخاصة فى الدول الاشتراكية والنامية ، وبروز الأخطار البيئية فى علاقة الانسان بالطبيعة ، واتجاه الموارد الطبيعية المحددة نحو النفاذ ... الخ فان الاتجاه الأغلب هو اعادة صياغة هيكل العلاقات القائم كما ذكر وفقا لأسس وقواعد جديدة وليس طرح نظام مخالف تماما وذا طبيعة خاصة بفعل بطء استجابة القوى الاجتماعية فى داخل المجتمعات المختلفة للتطور ، والى سيادة أساليب انتاج متباينة على صعيد الدول المختلفة رغم اتجاهات التقارب . ويرون أن مواجهة الأخطار المشتركة التى تهدد الانسانية ، لاتتطلب احداث انقلاب فى أشكال التنظيم الاجتماعى ذاتها . وربما يمكن تجاوزها باحداث تغييرات أو اصلاحات ادارية وتقنية وتشريعية ، ... الخ دونما حاجة لتغييرات فى التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والتى يحملها القانون العام الجدلى للتطور التاريخى . ذلك أن إحداث هذه التغييرات من منظور أيديولوجى يمكن التنبؤ بها مسبقا ، ومن ثم فمن السابق لأوانه طرح تصور النظام العالمى الجديد قبل =

وعلى الرغم من أن النظام لايزال فى طور التكوين ، ومع اختلاف آراء المشتغلين بمحاولة التنبؤ بشكل صياغته وعلاقاته ، الا أننا نستطيع أن نرصد مجموعة من المبادئ الأساسية التى تحكم اتجاهات التغير واتجاهات صياغة هذا النظام ، كما أننا نستطيع أن نزيح الستار عن بعض الملامح الرئيسية الواضحة التى تميزه • وصحيح أنه يصعب الجزم بأن كل المبادئ قد اتفق عليها بصفة نهائية ، أو أنها استقرت • فالعالم يشهد آلاما شديدة لمخاض هذه المبادئ كما أنه يعرف جهودا ضخمة تبذل من أجل الاستقرار حولها ، كما يشهد اختلافات (فرعية) حولها ، وفى بعض الأحيان (كلية) حول بعضها • كذلك فإن جدلية التطور تفصح لنا عن مولد قوى اجتماعية جديدة ، واعادة تنظيم قوى اجتماعية قائمة داخل كافة المجتمعات ، وكذلك حدوث استقطابات مختلفة وتحالفات وتوازنات مختلفة فيما بينها رغم الاختلافات الأيديولوجية والطبقية وغيرها ، والتى كانت تعد مصادرا تقليدية للصراع وليس التحالف أو الوحدة • هذه التغيرات والتحالفات سوف تعكس خصائصها وأيضا آثارها بدورها على هذا النظام الدولى الجديد •

(٢ــ٢) آليات الانتقال ومصاعبه

نفرق هنا بين الخطوات والإجراءات العملية التى اتبعت لتهيئة البيئة لنظام عالمى جديد ، وكذلك خطوات الانتقال اليه وهو مانعنيه بآليات الانتقال ، وبين الدعوة الى هذا النظام والتى سبقت بكثير الخطوات التنفيذية •

ويندرج أيضا ضمن آليات الانتقال توفير الشروط الموضوعية له وليس فقط الخطوات المتبعة سواء اتخذت شكل اتفاقات (ثنائية أو جماعية) أو مواثيق ، أو تقنين قواعد للسلوك على الصعيد العالمى ، أو اتخذت شكل اجراءات تنفيذية كما فى المجال الأمنى •

وتمثل أهم آليات الانتقال الى النظام الدولى الجديد (وفقا للمستهدف من هذه الدراسة فيما بعد) فى التالى :ــ

٢-٢ــ١ الجهود المستمرة لخفض ونزع السلاح والحد من تجاربه ،
٢-٢ــ٢ العمل على توحيد أوروبا الغربية ،
٢-٢ــ٣ مبادرات الاتحاد السوفيتى ،
٢-٢ــ٤ التغييرات الديمقراطية فى دول شرق أوروبا الاشتراكية ،
٢-٢ــ٥ دور الصين وسط الآليات العالمية ،
٢-٢ــ٦ تقنين قواعد الصراع على السوق الرأسمالية ،
٢-٢ــ٧ سعى الجماهير نحو المزيد من المشاركة
٢-٢ــ٨ مخاض الانتقال بالاتحاد السوفيتى •

= اجتياز التحولات ذاتها ، ومن هذا المنطلق فان النظام الدولى الجديد فى تصور هؤلاء هو حالة من الاصلاح لقواعد النظام الحالى بما يجنب أخطار فناء الجنس البشرى من ناحية ومن مواجهة صرعات الانسان مع الطبيعة من ناحية أخرى •

وطبيعى أن هذه الآليات قد استغرقت وقتا فى تولدها ، وأن بعضها جاء كردود أفعال للأخرى ولدرجة المساومة بين القوى المختلفة المتفاعلة والمؤثرة بدرجة أكبر من غيرها فى صياغة النظام الدولى الجديد .

٢-٢-١ الجهود المستمرة لخفض ونزع السلاح والحد من تجاربه .

بدء ا ذى بدء يلزم التنويه لأن هذه الجهود لم تسرفى خط مستقيم ، فان تحقق نجاحات بالوصول لاتفاق مالنزع السلاح أو الحد منه لايلبث أن يتبعه ارتداد عنه بتطوير هذا النوع أو ذاك من الاسلحة الهجومية ووسائل نقلها أو الأسلحة المضادة، وذلك طالما كانت هناك امكانيات من الناحية التقنية، تقول بامكانات التغلب على قوى الخصم وتحقيق التفوق عليه فى مرحلة لاحقة . كذلك فقد ارتهن ذلك بتوليفة السلطة السياسية الداخلية فى كل من القوتين الأعظم ، وفى الدول الأوروبية الصناعية المتقدمة .

ويلزم التنويه أيضا لأن العامل الحاسم فى الاندفاع فى خطوات خفض الأسلحة ليس فقط بلوغ مرحلة " توازن الرعب " والتى معها أدركت كل الأطراف استحالة البقاء نظرا لاحتياطى القوة لدى الطرف الآخر ولكن أيضا استفحال الأزمات الاقتصادية على الصعيد العالمى شرقيه وغربيه نتيجة أسلوب توزيع أعباء التسلح السائد وبهاظة تكلفة انتاج وتطوير السلاح (١) ، فضلا عن الآثار البيئية لتجارب وانتاج وتخزين الأسلحة وبصفة خاصة أسلحة الدمار الشامل (النووية والكيماوية والبيولوجية .... الخ) .

وقد مرت هذه الجهود بثلاث مراحل ، يهمنا منها الحديث عن الأخيرة. ولقد تمثلت الأولى فى الانتقال من السباق العسكرى المحموم الى توقيع اتفاقية سولت الأولى فى عام ١٩٧٢ . ومثلت الثانية انتكاسة لجهود نزع السلاح طيلة الفترة حتى عام ١٩٨٤ تقريبا ، وارتبط بها تصعيد النزاعات الاقليمية ، وتراجع فيما تمناه البعض من تعاون بين معسكرى العالم الرئيسيين . أما المرحلة الثالثة التى تعنينا أكثر من غيرها الآن فيمكن أن نسميها ارتباطا بملامح النظام العالمى الجديد - مرحلة تفضيل خيار نزع السلاح على الانتحار الجماعى . وهى المرحلة التى ارتبطت ببروز

سياســـــــة البيريسترويكا فى الاتحاد السوفيتى والتى استندت الى تكامل السياسة الداخلية مع السياسة الخارجية (١) والى أن أحد حوافز الاصلاح هى مخاطر الانتحار الجماعى (٢) .

ولقد سبقت وواكبت هذه الدعوة جهود متعددة من أجل الحث على اختيار هذا البديل ، لعل من ابرزهـا النداء الصادر من اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاطراف فى منظمـــــة حلف وارسو فى بودابست فـــــــى ١٩ يونيو ١٩٨٦ والذى أكد أن سياسة القوة العسكرية والاكراه ليست عقيمة فحسب ، بل ومهلكة بالنسبة للجميع. وتكمن مهمة عصرنا الجذرية فى صيانة السلام . حيث لايمكن تحقيق الأمن للجميع الابالوسائل السلمية والجهـــود المشتركة لكافة البلدان . وليس هناك فى الوضع الراهن من بديل معقول للتعايش السلمى بين الدول (٣)

وما كان يمكن أن يتحقق الاتجاه نحو هذا الاختيار من طرف واحد ، اذ لقى استجابة من الطرف الآخـر النظير (الخصم) وهو ماعبر عنه التقرير السرى للجنة الثلاثية الأمريكية ـ الأوروبية ـ اليابانية . والذى كـرس النقاط الأساسية التالية (٤) .

---

(١) تؤكد هذه الحقيقة نصوص أعمال المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى ، وبيانات اجتماعات اللجنـــــة المركزية والبيانات المشتركة بين الاتحاد السوفيتى وكثير من الدول .
ويلخص كتاب البيريسترويكا لجورباتشوف (الترجمة العربية ص٨) ذلك فى الآتى ... " حقا اننا نحتاج الى ظروف دولية طبيعية من أجل تقدمنا الداخلى ولكننا نريد عالما متحررا من الحرب ، وبدون سباق تسلـــح وأسلحة نووية وعنف ، وليس فقط لأن هذا وضع أفضل لتطورنا الداخلى ، ولكن لأنه احتياج عالمى ينشـــأ من وقائع أيامنا الحاضرة .

(٢) يؤكد كتاب البيريسترويكا لجورباتشوف تحت عنوان من يحتاج لسباق التسلح ؟ ص٢٦٤ـ٢٦٧ عـــــدة حقائق هامة وهى .
- بلوغ توازن استراتيجى فى التسلح بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى الأسلحة الجديـــــدة والمعقدة مع العمل على تطوير التكنولوجيا العسكرية . هذا التوازن قد يتحقق عند مستوى مرعـــب بحيث يستطيع كل طرف تدمير الاخر عدة مرات .
- أن محاولة استخدام مخزون الأسلحة فى محاولة حل النزاع السوفيتى الأمريكى يعنى الانتحار .
- ثبوت خطل فكرة أن الاستنزاف الاقتصادى سوف يحقق مزايا التفوق الاستراتيجى .

(٣) أنظر حول ذلك تفضيلا مجلة دراسات اشتراكية العدد (٧) السنة (١٥) ـ يوليو ١٩٨٦ . ص٧١ـ٧٢ .

(٤) أنظر نص التقرير فى كتاب : وجهة نظر غربية الى البيريسترويكا الصادر عن دار الفارابى ، بيروت ١٩٩٠ . وقد أعده كل من هنرى كسينجر وفاليرى جيسكار ديستان وياسيهيرو ناكاسونى .

أ — أن السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفيتى تترك تأثيرها على مناخ العلاقات بين الشرق والغرب.

ب — أن هذه السياسات والتى تحدد طرقا جديدة للتعامل مع العالم الخارجى وعلاقات الاتحاد السوفيتى بالشرق والغرب تضع الغرب أمام تحد جديد سيضفى شكلا معينا على العلاقات الدولية خلال عدة عقود قادمة .

جـ — رغم عدم توصل الغرب الى نوع من التوافق حول مدلول التحدى وعلى معرفة مدى تعبيره عن التغيرات المستمرة فى الاتحاد السوفيتى . الا أن " الأمر يتطلب عدم السلبية والموقف الانفعالى المتأخر وغير المنسق حيال المبادرات السوفيتيه حتى لايسمح للكريملين بأن يحدد تقويم العلاقات بين الشرق والغرب بطريقة تخدم مصالحه أولا وقبل كل شئ "(١) .

د — أن صمود الغرب فى الفترة السابقة كان بفضل قوته الرادعة ، وخطر الحرب الذى شكل عبئا ثقيلا ترك بصماته على العلاقات بين بلدان الغرب ، والخوف من الخطر المهدد بصدام تدميرى .

هـ — يؤكد ذلك أهمية السعى التدريجى والبطئ بطريقة متوازية ومتكافئة بما يؤدى لبناء علاقات ذات طابع سلمى أكثر بين الشرق والغرب ، مع أهمية بقاء بلدان الغرب قوية ومتيقظة حتى يتحقق ذلك الهدف.

اذن ودون الدخول فى بحث مستقبل تفصيلات جهود التوجه نحو نزع السلاح فهو ليس مثار الاهتمام الرئيسى حيث ينصب اهتمام هذه الدراسة على كيفية تحقق هذه الجهود كأحد أدوات آلية التحول نحو نظام عالمى.وهنا يثور سؤال حول ما اذا كانت هذه الجهود ستنتهى بنزع سلاح تام أم بالتحول فى نوعية تكنولوجيا التسليح عند وضع التوازن الذى سبقت الإشارة اليه ؟

---

(١) من نص تقرير هنرى كيسنجر وجيسكار ديستان وياسيهيرو ماكاسونى المشار اليه سابقا .

٢ـ٢ـ٢ـ العمل على توحيد أوروبا :

الوحدة الاوروبية فى صيغتها السياسية المزمعة ذات دلالة هامة فى صياغة النظام الدولى الجديد ، فهى تدشن الحروب القومية بين دول القارة وبعضها ، كما أنها تودع مرحلة الدولة القومية ليس بمعنى انتفاء هذه الدولة ، ولكن انتفاء شكل العلاقات بينها ، أى شكل العلاقات الخارجية الذى أساسه الدولة القومية .

ومن هذا فالوحدة الاوروبية تبدأ عهدا جديدا اساسه التجمعات الكبيرة ذات الكيانات السياسية والقومية المتعددة،ليس على أساس امبراطورى أو على أساس الغزو والفتوحات، انما على أساس ادراك الضرورة بصورة واعية ونتيجة خبرات حروب دامية لمئات السنوات على أرض القارة الأوربية .

واذا جاز تصوير أسس العلاقات العالمية (الدولية) فى المرحلة المقبلة فهى أقرب لأن تكون مبنية على أسس حضارية، حيث أن الوحدة الأوربية قد طرحت وبالحاح على ساحة العمل الاقتصادى فى المقام الأول ، والسياسى فى المقام التالى مسألة وحدة القارة الأمريكية والتى نشهد تحركات لها نحو تنسيق سياسات الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى وكذلك تعميق اتجاهات التكتل الاقتصادى ليس فقط بين دول اتفاقية مونتفيديو ولكن بين دول أمريكا اللاتينية فى مجملها . ولعل صيغ توحيد الدول المقسمة فى جنوب وجنوب شرق آسيا (كوريا واليمن ، وما اليها)رغم اختلاف النظم الاجتماعية انما يعبر عن ذلك الاتجاه الذى خطته الوحدة الأوربية . بل يؤكد امكانات تفادى التجزئة أى امكان تحقيق الوحدة رغم الاختلافات الأيديولوجية والأنظمة الاجتماعية فى الأطراف المكونة للتكتل .

ويتوقع المهتمون برصد التغيرات العالمية وبخاصة على مساحة القوى وموازينها أن تؤدى الوحدة الاوروبية الى تغيير النظام الدولى من نظام ثنائى القطبية الى نظام متعدد الاقطاب . بما تعنيه القطبية ليس فقط من وزن سياسى فى اطار العلاقات الدولية ولكن أيضا الوزن الاقتصادى . (١)

---

(١) حول تعدد القطبية الاقتصادية أنظر د. رمزى زكى هل انتهت قيادة الولايات المتحدة للمنظومة الرأسمالية العالمية؟ المستقبل العربى العدد (١٣٨) سنة (١٩٩٠) ود. مصطفى علوى " الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية بعد عام ١٩٩٢ ـ السياسة الدولية العدد (٩٩) يناير ١٩٩٠ أما حول القطبية المتعددة بصفه عامة أنظر ملف السياسة الدولية العرب والجماعة الاوروبية ١٩٩٢ العدد (٩٩) يناير ١٩٩٠ وبصفه خاصة تقديم د. عبد المنعم سعيد للملف . كذلك دراسة راجية ابراهيم صدقى " الجماعة الاوروبية" مشروع أوروبا ١٩٩٢ " وعلى وجه التحديد ص١٠٥ـ١٠٧ ، وأيضا دراسة وليد محمود عبد الناصر :أوروبا ١٩٩٢ وتأثيراتها المحتملة على الأطراف الخارجية" وعلى وجه التحديد ص ١١١ـ١١٦ ودراسة د. مصطفى علوى : الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية بعد ١٩٩٢ وخاصة ماجاء تحت عنوان التغير فى النظام الدولى وموقف السياسة الامريكية " أنظر أيضا أندريه كوكوشين
The Nascent Europe: Europe we need. International Affairs Dec. 1990.

وتؤكد خطوات التنسيق المتزايد فى الإطار الجماعى الأوروبى فى مجال السياسة الخارجية وهو مابرز بصفه خاصة إزاء الموقف من أزمة الخليج ، ويبرز لحد ما بالنسبة للصراع العربى، الاسرائيلى وغيرها من أمثلة على أن الوحدة الاوروبية لايراد لها رغم عدم الاتفاق على صيغتها النهائية بأن تقتصر على الجانب الاقتصادى إنما أن تتحول أيضا إلى كيان سياسى واحد ذى شكل مطور ، وذى منظومة أمنية موحدة أوروبية الطابع فى المقام الأول . (١)

ولعل أبرز آثار خطوات توحيد أوروبا تتمثل فى التفاعل بينها وبين التغييرات فى دول أوروبا الشرقية . ومن ثم السياسة الخارجية لكل من شرق أوروبا وغربها وعلى النظام العالمى. ويمكن تلخيص أهم آثار هذه التفاعلات فى التالى :— (٢)

— توحيد ألمانيا ، وما يعنيه من بروز قوة اقتصادية عملاقة يمكن أن تتزعم أوروبا الموحدة ، أخذا فى الاعتبار الكثافة السكانية ومستوى التقدم التقنى لها .

— إضعاف حلف وارسو نتيجة انسحاب المانيا منه ، وما أدى اليه ذلك من تفكيك للحلف ومن ثم من دفع حاد لجهود نزع السلاح الاستراتيجى والمتوسط (الحديث والتقليدى) وما اليها من جهود ، ثم اعلان حل الحلف لاحقا .

— تعزيز مجالات التعاون الاقتصادى بين دول شرق وغرب ووسط أوروبا والتى بدأت بالتعاون فى مجالات الطاقة والمواد الأولية لتتسع بحيث تشمل مجالات حركة العمل وانتقال رؤس الأموال والسلع وزيادة احتمالات ذلك فى المستقبل مع زيادة أحجام الإنتاج ، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التطور التقنى السريع (٣) .

(١) يمكن الوقوف باقاضة حول طبيعة الأمن الأوربى فى دراسة جوناثان دين
The Compnents of New Security Systems for Europe. Intern.Affairs, dec. 1990. See Also Henry Owen & Edward C.Meyer "Central European Security", Foreign Affairs Vol.68 No.3, 1989.

(٢) لدراسة هذا الجانب أو ذاك يمكن الرجوع للدراسات الأساسية التالية :
- Andrei Kokoshin, Ibid.
- Evgeni Korotchenkov: "The USSR Not only Europe", Foreign Affairs, Sept. 1990.

(٣) يوضح كتاب البيريسترويكا العناصر الاساسية لاوروبا فى العيش كسكان فى البيت المشترك وهى تعنى بمزيد من التأمل امكانات أوروبا فى صياغة قواعد النظام الدولى الجديد والتى يمكن تلخيصها فى خبرة اوروبا فى المعاناة من تجارب الحروب وبصفة خاصة الحربين العالمتيين . وتقاليد السياسة الاوروبية فيما يخص مستوى السلوك الدولى وهى اكثر التقاليد ثراء وواقعية، ناهيك عن القدرة الاقتصادية والعلمية المشتته فضلا عن وجود قوى طرد أشد من قوى الجذب بين شرق أوروبا وغربها ، ووجود أكبر مخزون من أسلحة الدمار الشامل والاسلحة التقليدية فى العالم فى أوروبا .

أنظر : البيريسترويكا مرجع سالف الذكر ص٢٣٧—٢٣٩ .

— ذوبان الكيانات الاقتصادية والسياسة الصغيرة فى اطار التكتلات الأكبر ، ويتوقع لهذا أن يصبح إحدى سمات النظام الدولى. ولايتحقق ذلك عن طريق الضم والغزو وإنما عن طريق الاحتواء فى الكتلة الرئيسية حيث يصعب عليها تحقيق النمو والتقدم وأيضا الاستقرار والأمن منفردة ، كما ساد من قبل، حيث كانت تجد تاريخيا مقومات الاستمرار فى إطار القطبية الثنائية التى سادت العلاقات الدولية فى فترة الحرب الباردة .

ويمكن الذهاب أبعد من ذلك إلى استنتاج أن هذا النموذج الأوروبى فى إطار العلاقات بين دوله يمكن أن يشكل حالة قابلة للاقتداء فى تنظيم العلاقات الداخلية فى الدول القارية متعددة القوميات كالاتحاد السوفيتى والهند وذلك فيما يتعلق بتنظيم علاقة الجمهوريات والأقاليم بالاتحاد الفيدرالى، وأيضا فى تطوير قوى الإنتاج وفى تنظيم علاقات الأجزاء بالعالم الخارجى فى ظل الصيغة الاتحادية. بعبارة أخرى فإن آلية توحيد اوربا تمثل آلية مهمة فى العلاقات الدولية وفى تنظيم العلاقات الداخلية فى الدول القارية فى ظل النظام الدولى الجديد .

٢—٢—٣ — التغييرات الديمقراطية فى دول شرق أوربا الاشتراكية

قد يبدو هذا العامل مثيرا للاستغراب من المنظور الدولى ، فالتحولات فى النظم السياسية للبلدان المختلفة مسألة داخلية فى المقام الأول ، لكى يكتسب هذا النوع من التحولات محل الاعتبار صفة دولية ليس فقط من حيث اعتبار ثقل هذه الدول فى اطار العلاقات الخارجية ، ولكن أيضا من منظور التحولات فى أساليب ممارساتها الخارجية تجاهها ، وذلك للاعبارات الآتية :—

— أن التحولات الديمقراطية الداخلية سوف ترتبط بصفه أساسية بتخفيف الحدة الأيديولوجية وهى المحك الأساسى فى سيادة أوضاع الحرب الباردة . وسوف يعنى ذلك بالضرورة تخفيف غلبة يد القوى الاجتماعية المهيمنه ، وفسح المجال أمام تيارات سياسية متعددة من أقصى اليمين الى أقصى اليسار . ولهذا بطبيعة الحال انعكاساته الدولية . (١)

—أن التحولات الديمقراطية فى الدول متعددة القوميات كالاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا ، كان من شأنها اطلاق يد السلطات المحلية للجمهوريات أو للقوميات فى عقد اتفاقات التجارة والتبادل والاستثمار والى ذلك مما هيأ المجال لاعادة النظر فى قواعد التعامل الاقتصادى العالمى ، أو على الاقل زاد من لفت الانتباه أمام الدول الرأسمالية وهى تمر بأزمة طاحنة الى الاسواق البكر للدول الاشتراكية وطاقاتها الاستيعابية الهائلة لكل من السلع ورأس المال والتكنولوجيا .

---

(١) أبرز الواقع الفعلى فيما بعد ليس فقط طرح مبدأ المصارحة والعلن (الجلاسنوست) كما فى الاتحاد السوفيتى ، وليس فقط اعلان قوى السياسة بشكل علنى أخذت شكل الاحزاب أو التيارات السياسية المؤثرة فى الساحة المحلية كما فى حالة دول شرق أوروبا مجتمعة بما فيها الاتحاد السوفيتى، بل امتدت الى احداث تعديلات دستورية ، تمهيدا لاحداث تغييرات فعلية فى جوهر النظام الاشتراكى ذاته فيما يتعلق بعلاقات الإنتاج (الملكية) ,وقد تحقق ذلك بدرجات متفاوته فى الدول الاشتراكية المختلفة .

— أن أحد ردود الفعل الواسعة للتحولات اليمقراطية هو فتح باب الهجرة أمام الألوف (بل الملايين) من العمالة المدربة والرخيصة نسبيا ، الأمر الذى قد يؤثر على صياغة قواعد التخصص وتقسيم العمل الدولى.

— ولعل أهم الآثار المباشرة لتلك التحولات هوتحقيق الوحدة الألمانية فى زمن قياسى قصير جدا لما لذلك من آثار بعيدة المدى على موضوع الوحدة الأوروبية وتوازنات القوى السياسية فيها (احجام الدول من حيث الثروة والسكان وما اليها) ولما لهذا بدوره من انعكاسات على النظام العالمى ذاته .

— صعوبة فصل هذه التحولات الداخلية عن التحولات الدولية ، إذ انهما يرتبطان ببرنامج اصلاحى واحد .

بل ان الملاحظ أن النجاح فى تحقيق التحولات الديمقراطية الداخلية لدولة من الدول ماكان ليتحقق دون تحقيق انجازات جهود نزع السلاح ، وتخفيف الارتباط الأمنى فى دول حلف وارسو ، على الأقل بالنسبة لدول شرق أوروبا التى كانت تخشى تدخل قوات الحلف (١)

— أن التحولات الديمقراطية الداخلية لم تولد فى فراغ ، بل هى ترتبط ببرنامج للإصلاح السياسى والاقتصادى . وهذا البرنامج الاقتصادى لايمكن فصله عن نطاق التعاون الدولى من ناحية وعن مقدماته التى سبقت فى خلال السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات فى إحداث تغييرات فى صيغ التبادل والتعاون مع دول غرب أوروبا ومع الولايات المتحدة ذاتها . وخاصة فى مجالات الطاقة ، والتعاون العلمى والتقنى وغيرها من أوجه التعاون، والتى ارتبطت بدورها باتفاقات الحد من التجارب النووية ومن التسلح النووى ، وباتفاقات نزع السلاح .

---

(١) يؤكد البعض ذلك ليس فقط بالنسبة للاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا فقط بل وللصين أيضا وللافاضة حول ذلك أنظر د. نازلى معوض. اصلاحات جورباتشوف الداخلية والتغير فى السياسة الخارجية. أنظر تقديم د. محمد السيد سعيد لملف السياسة الدولية عن اتجاهات الاصلاح فى العالم الشيوعى، بالعدد ٨٩ يوليو ١٩٨٧ ، ص٦٤. الا أنه يصعب الخوض فى تحليل حالة الصين بعد أحداث ميدان أن تيان من، وأيضا لنقص المعلومات المتاحه ، وان كان احتمال كون النتيجة صحيحة واردا .

٢—٢—٤ مبادرات الاتحاد السوفييتى :

لعل الحديث عن النظام الدولى الجديد لم يبرز بشكل محدد وواضح قبل اتباع سياسة إعادة البناء فى الاتحاد السوفيتى وتداعياتها فى دول المنظومة الاشتراكية وعلى سياستها الخارجية ؛ بل يمكن القفز الى نتيجة مفادها أنه لولا هذه الخطوات لما أصبح الحديث عن النظام الدولى بهذا الوضوح والتحديد .

ولكن الحكم بهذه الطريقة أقرب مايكون للتحليل السياسى منه للتحليل العلمى الأكاديمى، فما يحكم الانتقال لنظام دولى جديد هو أن تتوفر المقومات الموضوعية لهذا النظام الدولى. ومن ثم تصب هذه الجهود فى اطار توفير العوامل الذاتية التى تساعد وتعجل التحول . ولعل هذا ماعنته الدراسة بالقفز على هذه النتيجة ، فالمقومات الموضوعية توفرت نتيجة آثار ممارسات السياسات الدولية فى ظل نمط العلاقات الذى ساد فترة الحرب الباردة وفى ظل القطبية الثنائية، والتى تمثلت فى نزف الموارد فى جهود التسلح ، وبلوغ مرحلة الرعب النووى الشامل وتهديد الحضارة الإنسانية والمخاطر المشتركة للانسانية ممثلة فى آثار تدمير البيئة والمجاعات ونضوب الموارد ومحدودية النمو وغيرها من الآثار والتى عالجنا من قبل بعض جوانب منها .

ولقد تتبعت الدراسة جوانب مختلفة لهذه المبادرات سواء ماجاء منها عقب اعلان سياسة إعادة البناء (البيريسيرويكا) أو ما سبقها منذ بداية السبعيناتوحتى الآن . وقد ركزت بصفة خاصة على جهود نزع السلاح والمبادرات الاوروبية (مع دول شرق أوروبا) ومع دول غرب أوروبا فى اطار البيت المشترك .

ويضاف إليها مبادرات الاتحاد السوفيتى فى تسوية المشكلات الإقليمية بالطرق السلمية بدءا بالمشكلة الأفغانية عبورا على المشكلتين الكمبودية والكورية فى شرق آسيا وانتقالا لتسوية المسائل الحدودية مع الصين واليابان ، وتسوية المشكلات الأفريقية (أنجولا ومدغشقر وجنوب غرب أفريقيا) ... الخ .

كذلك نجد مبادرات الاتحاد السوفييتى فى اكساب المنظمات الدولية والإقليمية الفعالية اللازمة ويتبدى ذلك فى أزمتى الخليج (الحرب العراقية/الإيرانية، واحتلال العراق للكويت) وفى مواجهة المشكلات الأفريقية (اكساب منظمة الوحدة الأفريقية دورا أكبر) كذلك تأكيد الاتحاد السوفييتى على تسوية النزاعات العربية — العربية فى إطار الجامعة العربية (كما فى حالة المسألة اللبنانية وأيضا فى مشكلة احتلال العراق للكويت) وما إليها .

وهنا ودون الدخول فى التفاصيل المتعلقة بالخطوات الفعلية بغض النظر عن حظها من النجاح أو الفعل يلزم أن نؤكد على الامور الثلاث التالية :

الاول : أن هذا الدور ليس بجديد ، ولكن زادت جرعته مع تطورات السياستين الداخلية والخارجية بالاتحاد السوفييتى فى ظل النهج الجديد .

الثانى: أن هذا الدور لم ينشأ عشوائيا وانما نتيجة لإدراك الحقائق الموضوعية الجديدة لعالم اليوم، ولطبيعة القوى فيه . بعبارة اخرى فقد جاء ذلك نتيجة ادراك قوانين حركة العالم فى مجموعه أخذا فى الاعتبار توازنات القوى فيه والتبدلات التى حدثت والتى ابرزتها الدراسة من قبل .

الثالث: هو التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية، بعبارة أخرى فقد أدت الأعباء الأمنية لدول المنظومة الاشتراكية الى عرقلة النمو الاقتصادى لها مجتمعة وللاتحاد السوفيتى بصفه خاصة، الامر الذى هدد استمرارية وتجددية النظام الاشتراكى ذاته والحفاظ على خصائصه (بصفته نظاما انتاجيا متطورا وأنه يسعى لتحقيق العدالة) . (١)

ومن ثم فقد ارتبطت أية سياسة اصلاحية داخلية بضرورة تغيير نهج السلوك الخارجى (٢) هذا من جهة . ومن جهة أخرى فلو سلمنا بأن هذه العوامل الخارجية لم تكن وليدة لأزمة داخلية ولكن لتحديات تواجه الإنسانية جمعاء فإن السعى نحو مواجهة هذه الاعباء اشترط بالضرورة إحداث تغيرات داخلية فى الممارسات السياسية وفى الحريات واتباع سياسة العلن ... الخ.

وبعباره اخرى فان هذه السياسة الخارجية لم تفرضها طبيعة الازمة ولكنها اختيار واع بحقائق العصر (٣) .

---

(١) حول الطبيعة التجديدية للنظام ، أرجع الى حوار كينيث جالبريث ، وس . مينشيكوف فى كتاب الاهالى التعايش بين الرأسمالية والشيوعية . رقم ٣٣ — القاهره يونيو ١٩٩١ ص ص ٢٠ — ٣٥ .

(٢) انظر ايضا : د. نازلى معوض " اصلاحات جورباتشوف الداخلية والتغير فى السياسة الخارجية السياسة الدولية العدد ٨٩ يوليو ١٩٨٧ (القسم الثانى) .

(٣) ميخائيل جورباتشوف : البيريسترويكا الفصل الثالث & أنظر أيضا فاديم زاجلادين النظام الشامل للأمن الدولى. ص ص ١٦ — ٢٥ ، ٢٣ — ٦٠ .

(٢ـ٢ـ٥) دور الصين وسط الآليات العالمية

ترجع أهمية التحولات فى ظل التجربة الصينية لعدة عوامل فى مقدمتها :

- أنها تأتى فى اطار اختبرت فيه قوة الدفع التى ولدتها "القفزة الكبرى للأمام" "الثورة الثقافية" (١)
- أن التجربة الصينية تركز على البعد الاقتصادى للتحولات دون الجانب السياسى والتنظيمى فى كل من ادارة الحزب والدولة مع الأخذ فى الاعتبار الصراعات السياسية والفكرية بين القـــوى والمجموعات المختلفة داخل الحزب.
- أن هذه التطويرات ارتبطت فى كل مرة بإحداث تغييرات عميقة فى قيادات الحزب دون بنـاء الحزب ذاتـــه.
- أن الصين قد عرفت منذ زمن طويل التعددية الحزبية فى ظل هيمنة الحزب الشيوعى (٢) وهذا الوضع يمكن أن يطور حالة تعرف التعددية الحزبية بعيدا عن هيمنة قوة وحيـــدة.

وأيا كان الأمر فيما يتعلق بخصائص التجربة الصينية، فان أهميتها ـ بكل إيجابياتهـــا وسلبياتها ـ تكمن فى أنها أضفت الحيوية على النظام الاشتراكى، والتى لولا الصراع بينها وبيـــن حليفها الأيديولوجى، كان يمكن أن تثرى خبرات التحول الاشتراكى فى العالم الثالث على الأقـــل وأن ترجع كفته فى الصراع العالمى.

وترجع أهمية التحولات الأخيرة فى الصين بالنسبة للنظام الدولى الجديد، فى أنهـــا كانت بمثابة كاسحة ألغام للاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الاشتراكية، وفى أنها قدمت الحالة "النمـوذج" العملية فيما يتعلق ليس فقط بأشكال الادارة الزراعية بل وبأشكال الملكية فيها. (٣) وهـــــو ماستخدم فى الطرح بالتعجيل بالتغيرات فى دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى والتى أثرت بدورها كما رأينا فى تحديد خصائص وملامح النظام الدولى الجديد.

ولعل أحد العوامل الهامة التى اكسبت التجربة الصينية دورها فى التحول الى النظـام الدولى الجديد-كأحد الآليات الهامة-هى ادراكها لحقيقة هامة تتعلق بتطوير قوى الانتاج وهى الـتى أدركتها الدول الاشتراكية لاحقا. وتتمثل هذه الحقيقة فى أن الدول الاشتراكية وهى بتركيزها علـى تطوير قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ورغم نجاحها الكبير فى تحقيق هذا التطور قد أغفلت عاملين

---

(١) استندت هذه التجارب الى اجتهادات وتطويرات ماوتس تونج للماركسية ـ اللينينيه فى ضوء ظروف الصين.

(٢) انظر المعجم المعرفى للأحزاب السياسية (باللغة الروسية) ـ الناشر: دار "بوليتزدات" موسكو ١٩٧٤ انظر أيضا د.أحمد يوسف ـ الأحزاب السياسية فى العالم سلسلة عالم المعرفة رقم ( )، الكويت.

(٣) حول أشكال التغيير ـ ارجع لدراسة حنان ماهر قنديل: تجربة الصين بعد ماو، السياسة الدولية العدد ٨٩ عام ١٩٨٧ ص١١٠ ـ ١١٢.

هامين قد يحملان فيما بينهما التناقض:

أولهما : أن تطور قوى الإنتاج يولد بدوره تغييرات فى علاقات الانتاج، وإن لم يوجد هناك وعى بأشكال علاقات الإنتاج الجديدة هذه، والتى قد تكون مختلفة عن أشكال علاقات الانتاج التى تنبأت بها الماركسية ـ اللينينية فانها تقضى الى الاضرار بالبناء الاشتراكى.

وقد وضعت الماوية يدها على بعض مظاهر علاقات الإنتاج هذه، وهى التى تناولها المفكرون اليوغسلافيون من قبل،(١) وهى أن ارتباط أساليب الإدارة البيروقراطيةبالملكية الجماعية، قد يخلق طبقة جديدة منفصلة عن الطبقة العاملة ـ محور التحول الاشتراكى ـ حتى ولو لم تتملك أدوات الانتاج ويكفى سيطرتها عليها.

ثانيهما: أن التحول الاشتراكى يرتبط بتطوير قوى الإنتاج بمعدلات أعلى بكثير مما تشهده الرأسمالية. وأن هذا يتحقق بمعدلات عالية فى أولى مراحل التطور ثم يصطدم بالتباطؤ إما نتيجة البيروقراطية أو محدودية الموارد، أو الالتزامات التى تولدها الاشتراكية كنظام اجتماعى.(٢) ومن ثم فان المخرج من ذلك يتمثل فى تطوير أساليب الادارة الاقتصادية والسياسية للنظام من ناحية، وفى التطوير التقنى المعمق. وغالبا مايعيق ذلك أن الإعداد الأيديولوجى والفكرى لقيادات الإدارة والحزب غالبا مايكون متأخرا عما تفرضه ضرورات المرحلة، فضلا عن تأثره بالمواريث الأيديولوجية والفكرية القديمة والسائدة فى المجتمع والتى تتسم بالشائبة البورجوازية.

ونتيجة لهذين العاملين(٣) تتولد قوى التغيير وأسبابه فى المجتمعات الاشتراكية وهى التى تجد نفسها أمام اختيارين نقيضين يمكن تبنى أحدهما أو التوليف بينهما وهو اما استمرار أوضاع الجمود والتخلف وهو مايفوض التجربة الاشتراكية من أساسها، أو التحول بها نحو اليمين.

والسعى نحو التحول فى الاصلاح واختيار أى النهجين كنهج رئيسى أو ابتداع نهج اصلاحى يحافظ على التجربة ويطورها، وقف على عوامل عدة فى مقدمتها عمق الأزمة الاقتصادية والسياسية التى تواجهها هذه المجتمعات، وتركيبة القوى الحزبية القائدة وثقل وزن القوى الاجتماعية الضاغطة وسط الجماهير الشعبية، والضغوط الدولية الجارية فى ظل الحرب الباردة وتملكها لناصية التطور التقنى والأهم من هذا وذاك مدى نضج وعى الجماهير وبخاصة الطبقات المستفيدة من النظام وحرصها عليه.

وأيا كان النهج المتبع، فانه بالضرورة قد ولد ويولد أساليبا للممارسات الدولية تختلف عما ساد فى الفترة السابقة على التحول.

---

(١) انظر كتاب ميلوفان جيلاس: الطبقة الجديدة.

(٢) حول ذلك انظر عرض جراهام يونج، ودينيس ووارد فى كتابهما:
From Contradictions Among People to the Class Struggle. The Theories of Uninterrupted and Continious Revolution. Asian Survey (California Press), 1980.

(٣) نضيف اليها فى حال الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا قيود الوضع الدولى السائد ذاته سواء قيود التسلح أو قيود التجارة أو غيرها من القيود.

(٢ـ٢ـ٦) تقنين قواعد الصراع على السوق الرأسمالية العالمية بين السبعة الكبار:

لتفهم هذه الآلية من آليات العمل على الصعيد الدولى نذكر — حالتين سابقتين عليها تاريخيا، تتمثل الأولى فى هيمنة الولايات المتحدة على النظام الرأسمالى العالمى بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قرب نهاية الستينات من خلال سبقها لبقية الدول الرأسمالية فى مجال التطور التقنى، ومن خلال الدور الذى لعبته الاستثمارات الأمريكية فى أوربا الغربية (بدءا من مشروع مارشال وعبورا بالاستثمارات المباشرة من خلال نزوج رأس المال الأمريكى لأوربا) وكذلك فى كندا وأمريكا اللاتينية وكثير من دول العالم الثالث. وأيضا من خلال الدور السياسى والاستراتيجى للولايات المتحدة فى العالم وفى قيادة النظم الدفاعية عن النظام الرأسمالى العالمى(١). ولقد لعبت مناطق التجارة الحرة واندماج الأسواق المالية والأحلاف العسكرية دورا مباشرا فى ذلك.

ولقد تعززت أدوات الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد الرأسمالى العالمى من خلال هيمنتها على النظام المالى العالمى وعلى مؤسساته وبخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير والمجموعات البنكية الرئيسية وعلى الشركات دولية النشاط والشركات عابرة القوميات.(٢) ولقد ترجم هذا الوضع فى احلال الدولار محل الذهب فى غطاء العملات، والى انتشار التبادل السلعى، وانتقال رؤوس الأموال الأمريكية، والى هيمنة الولايات المتحدة على الاحتكارات السلعية الرئيسية من خلال تكريس منظمة الجات أو الاحتكارات المباشرة، وبخاصة على مصادر الطاقة (النفط بصفة رئيسية).

وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية الستينات تقريبا لتبرز الحالة الثانية وهى التى تحمل بواكير الأزمة الرأسمالية العالمية التى أخذت فى التفاقم. ولقد بدأت الأزمة بأزمة العملات القوية (الدولار والاسترليني)(٣) وبالدعوة للعودة لنظام التعامل بالذهب. ولقد برزت تحت ضغط العجز الجارى فى الولايات المتحدة، وازاء التوسع فى الانفاق الحربى فى فيتنام والذى عبر عنه "بالكينزيه العسكرية" والذى لم يستمر فى النجاح لفترة طويلة فى خلق الطلب وتشغيل الجهاز الإنتاجى والذى لم يلبث أن شهد حالة مستمرة من الانكماش.

---

(١) حول ذلك تفصيلا ارجع لمؤلف تيودور جايجر فى مؤلفه The International Order,s Future, Boston, 1988 انظر أيضا: التعايش الرسمالية والشوعية المرجع السابق الذكر، الفصل الثانى. ed. by Heyman

(٢) ساعد على ذلك خروج الاقتصاد الأوربى واليابانى محطما بعد الحرب الثانية وفى حاجة لاعادة بناء، والتخلف التقنى النسبى لكل منهما، كما أدى تنظيم الموسسات المالية والنقدية الدولية فى ظل النفوذ البارز للولايات المتحدة عسكريا واقتصاديا لجعلها الوريث الطبيعى للنفوذ البريطانى، والفرنسى.

(٣) انظر د. اسماعيل صبرى عبد الله: "أزمة العملات القوية — مصر المعاصرة — العدد ( ) سنة

ولقد ساهم فى احداث هذه الأزمة عوامل عدة منها :

- المنافسة القوية لكل من اليابان وألمانيا الغربية فى الأسواق العالمية. (١)
- جهود أوربا نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية وما ترتب عليها من سياسات حمائية، ومعدلات نمو عالية للاستئثار بأسواقها الداخلية، وجهود دول العالم الثالث فى تنمية اقتصاداتها وتحرير أسواقها .
- اختلال هيكل أسعار التبادل الدولى كرد فعل للاحتكارات السلعية العالمية من خلال الجات والأوبك ونظيراتها ومن ثم اختلال معدلات التبادل الدولى.

ولقد تمثلت ردود الفعل المباشرة لهذا الوضع فى تهديد الأسواق الأمريكية ذاتها بالسلع اليابانية ثم بالاستثمارات اليابانية عندما وضعت قيود على واردات السلع، وكذلك ارتفاع تكلفة الانتاج نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والوقود وغيرها من المدخلات (ولقد كان هذا العامل ذا أثر أكبر على كل من أوربا ودول العالم الثالث بصفة رئيسية) وارتفاع الأسعار والدخول فى الموجة التضخمية على الصعيد العالمى نتيجة التكلفة والاحتكار السلعى، واحتكار التكنولوجيا .

وعلى صعيد دول العالم الثالث فقد أدت ارتفاعات الأسعار هذه لارتفاع تكلفة التنمية وتعثر برامجها ، وزيادة العجز فى موازين التجارة والمدفوعات وبروز مشكلة المديونية واستمرارها وتعقدها ، وبروز مشكلة نقص الغذاء خاصة مع ارتفاع أسعاره. (٢)

وعلى مستوى الاحتكار بين السبعة الكبار فاننا نجد هيمنة هذه الدول على الفوائض المالية الدولية سواء تحققت من خلال السيطرة على الاحتكارات أو من نشاط الشركات دولية النشاط أو عابرة القوميات وخاصة فى مجال المال والنقد .

والظاهرة البارزة فى العقدين الأخيرين وبخاصة فى الثمانينيات فى علاقات السبعة الكبار هى إغراق اليابان للأسواق العالمية بالمنتجات اليابانية (سواء كان مصدرها اليابان أو الأقمار التابعة لها من خلال الشركات متعدية الجنسية والاستثمارات اليابانية فى جنوب شرقى آسيا) . والاغراق لم يتوقف عند نطاق الأسواق التقليدية وبخاصة الأسواق فى دول العالم الثالث بل تعداها الى أوربا والولايات المتحدة ذاتها . الا أن الجماعة الأوربية قد نجحت فى تنظيم صراعاتها خاصة مع العملاق الاقتصادى الألمانى فى الدخل ومع اليابان فى الخارج من خلال تنظيم السوق لا أن الولايات

---

(١) أدت سياسات نزع سلاح ألمانيا واليابان لتكريس فوائضهما للاستثمار والنمو فضلا عن أن الجهود الكبيرة التى بذلتاها فى اعادة اصلاح ماخربته الحرب، وما توافر لهما من خبرة تقنية قد عملا على التعجيل بنموهما لتقودا دور السبق ، فضلا عن الحافز السياسى والنفسى نتيجة الهزيمة فى الحرب. وتلعب سياسات الفوائد والاجور والانتاجية والسياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية دورا فى تعزيز هذه المقدرة التنافسية حول تفصيلات ذلك انظر دراسة أحمد السيد النجار: "التجارة فى مناخ دولى متغير" السياسة الدولية العدد ٩٥ يناير ١٩٨٩ .

(٢) ترجع مشكلة الغذاء لعوامل كثيرة منها الجفاف، واهمال برامج التنمية والصرعات المحلية التى استنفذت الموارد ودمرت الأرض وكذلك الاختيارات الخاطئة للتنمية. وتراخى معدلات النمو الزراعى وعدم العمل على تطويرها ، واحتكار الدول المتقدمة لمدخلاتها وارتفاع أسعار هذه المدخلات، كذلك لتكنولوجيا التوسع الرأسى ، وعدم تطويرها فى الدول النامية مع عدم تطوير نظم الرى وقصور السياسات الزراعية عن مواجهة المشكلات المستمرة ومع نضوج الأزمة فان احتكار الصادرات الزراعية على الصعيد العالمى والسياسات الحمائية قدلعبا دورا فى زيادة تفاقم المشكلة.

التحدة قد وجدت نفسها فى مواجهة مع كل من اليابان وأوربا فى هذا السباق. وأيضا مع كندا فى مجال الصادرات الزراعية. واذا ماأمكن لها رأب الصدع الاقتصادى مع كندا فقد ظلت العلاقات الاقتصادية مع اليابان وأوربا مصدر تهديد لها (١) وأحد أسباب مشكلات ميزان المدفوعات الأمريكى. وشكلت حالة من حالات الصراع انعكست على احداث تغييرات فى الاستراتيجية. (٢)

الا أن سياسة الاغراق ظلت وحتى حرب الخليج مصدر تهديد للاقتصاد الأمريكى، ولقد قنن فى طوكيو فى أكتوبر ١٩٨٦ أمر تنظيم الأسواق وتنظيم الصادرات للولايات المتحدة وأوربا، ولقد سبق ذلك اتفاقات صريحة واتفاقيات جنتلمان خاصة بالصادرات اليابانية لأوربا وبصفة رئيسية السيارات والسلع الالكترونية وشرائح الكمبيوتر ومااليها من السلع المنافسة.

والسؤال المطروح هو كيف قننت هذه الصراعات؟ وكيف تعمل آلياتها؟

ولعل الراصد للظواهر الدولية يمكن أن يقف على ثلاثة اتجاهات رئيسية فى تقنين الصراع يمكن تلخيصها فى التالى:

١ — الاتفاق المباشر على تقنين حصص التجارة فى الأسواق المختلفة.
٢ — اعادة تنظيم الأسواق وفق "مناطق النفوذ". (٣)
٣ — الربط بين الاعتبارات الأمنية واقتسام الأسواق.
٤ — سيطرة الولايات المتحدة على مدخلات الطاقة وعلى أسواق المواد الأولية الرئيسية. (٤)

---

(١) يرى بعض الكتاب الاستراتيجين أمثال كاربلج. فان قولفيرين أن النزاعات الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة قد ارتفعت لمستوى الصراعات السياسية حيث تمثل زيادة الصادرات الصناعية لليابان تهديدا بشل الصناعات المنافسة فى الولايات المتحدة. الا أن جوهر المشكلة لدى الكاتب هى عدم فهم طبيعة الاقتصاد السياسى اليابانى فى الولايات المتحدة وعدم قابلية طريقة سلوكه. حول ذلك تفصيلا انظر:
Karl Van Wolferen: "The Japan Problem", Foreign Affairs, Winter 86/87 Vol.65 No.2 PP.288-289. See Also Peter, F.Drucker" "Japans Choices", Foreign Affairs Summer 87. Vol.65 No.5. PP. 928-930

(٢) أحد الانعكاسات المباشرة بها كما أسلفنا تتمثل فى السماح بتسليح ألمانيا واليابان للرملة النمو الاقتصادى المتشارع، وفى تحميل المانيا بقدر كبير من أعباء نشر الصواريخ متوسطة المدى.

(٣) يمكن رصد ذلك بهيمنة الولايات المتحدة على أسواق أمريكا وبصفة خاصة أمريكا الوسطى واللاتينية وكندا من خلال سياسات التنسيق والتمييز التجارى والتى بلغت ذروتها فى ربيع ١٩٩١ وهيمنة اليابان على الأسواق من خلال الشركات عابرة القوميات... الخ. وهنا فان مفهوم مناطق النفوذ يتعدى المفهوم العسكرى التقليدى للمفهوم الاقتصادى، وقد يتطابقان فى بعض الحالات كما فى علاقة الولايات المتحدة بدول أمريكا الوسطى.

(٤) يفسر كثير من المحللين الاستراتيجين دور الولايات المتحدة الأمريكية فى حرب تحرير الكويت على أنه وسيلة للهيمنة على نفط الخليج من أجل ربط الأسواق الأوربية الاسيوية وبخاصة اليابان بها. وتفيد دراسات سالفة بوجود سيناريو يتنبأ بذلك. انظر تفصيلا د. أحمد يوسف "تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية" منتدى العالم الثالث، مشروع المستقبلات العربية البديلة، القاهرة ١٩٨٤.

ويلاحظ أن العناصر الثلاثة الأولى كانت الأدوات الأساسية فى اقامة الاستقرار التجارى على الصعيد العالمى بين الدول الصناعية السبع الكبرى حتى نهاية ١٩٨٩. الا أن الاتفاقات المباشرة، واتفاقات الجنتلمان، واستخدام وسائل التهديد الدبلوماسى، واللجوء للأساليب التقييدية فى التجارة الخارجية (رغم انصباب الفلسفة الاقتصادية فى هذه الدول على مبدأ الحرية الاقتصادية وبخاصة حرية التجارة) لم توءد أكلها فى الحد من الصراع على الأسواق الخارجية بل وعلى الأسواق المحلية. ولعل هذا هو ما أدى لتغيير فى أساليب إدارة الصراع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة مع التغييرات السياسية والاستراتيجية الدولية. ذلك أن الربط بين الأمن والتجارة والاستثمار سوف يفقد بنهاية الأحلاف أهم سند له، بل سيعكس الآية بحيث يصبح خصم الأمس - وهو الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوربا - شريك تجارة اليوم، كما سيتبين تفصيلا فيما بعد، الأمر الذى سيضعف من النفوذ الأمريكى فى الأسواق الأوربية والذى تحققت خطواته الأولى مع مراحل نمو السوق الأوربية المشتركة.

كذلك فإن تحميل أوربا بأعباء الدفاع فى إطار صياغة أمنية جديدة على الرغم من تخفيضه أعباء الدفاع الواقعة على الولايات المتحدة الأمريكية، فانه لايمثل ذلك العامل المثبط لمعدلات النمو العالية المتوقعة فى أوربا خاصة مع استقرار أمنها قبل الشرق، ومع وجود منافذ لها فى أسواق دول أوربا الشرقية.

ويلاحظ على هذه الآلية أنها انتقالية. بمعنى أنها مرتبطة بمرحلة الانتقال للنظام العالمى الجديد وبشكل تقسيم العمل الذى سيسوده وبالقوى الاقتصادية المؤثرة.

فضلا عن أنها تحمل تناقضات لاتكسبها صفة الاستقرار، أو على الأقل يرتبط الاستقرار بغلبة أحد الأطراف المتناقضة. وتتمثل التناقضات فى الآتى:-

- التناقض بين الاجراءات الحمائية الفعلية وبين النزعة التحررية للتجارة وهى أحد شروط الخروج من الانكماش الحاد على المستوى العالمى.
- التناقض بين تقسيم التجارة على أساس أمنى وبين الجهود المبذولة لتغيير الاستراتيجيات الأمنية ذاتها.
- التناقض بين السياسات الاقتصادية للدول (المتصارعة اقتصاديا) وبين الأهداف المرجوة من هذه السياسات.

كذلك فان هذا الطابع الانتقالى مرتبط بدخول اقتصادات الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا (١) وفى مرحلة تالية الصين - فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد، وهذا من شأنه أن يعيد القسمة والتوازنات وهو ماستتناوله الدراسة لاحقا بالتفصيل.

---

(١) يمكن الوقوف على تصورات بهذه التنبوأت فى دراسة ويليام هـ. لويرز
William H.Leurs "The US and Eastern Europe", Foreign Affairs, Summer 1987, Vol. 65, No.5.

وفى اطار اعادة تقسيم العمل الدولى فى ظل النظام الدولى الجديد، وأخذا فى الاعتبار الصراعات الحادة بين التجمعات الاقتصادية الرأسمالية (اليابان — الولايات المتحدة — غرب أوربا) على الأسواق، ومع بروز حدة مشكلات محدودية الموارد الطبيعية وأخذا فى الاعتبار سوء توزيعها ومع سيادة ظروف الاحتكار بالنسبة لسوق السلع الأولية (١) وبصفة خاصة الطاقة، (٢) تبين من رصد التغيرات الحادثة فى الساحة الدولية نزوع الولايات المتحدة بصفة أساسية والدول السبعة الكبار الى الهيمنة على الاحتكارات العالمية للسلع التى كانت تقع خارج سيطرتها مباشرة من أجل ضمان استمرار تدفقها واستقرار أسعارها، ولتخفيف الأعباء التجارية نظير الحصول عليها.

ولقد اتبعت فى ذلك وسائل عدة لعل فى مقدمتها:

- فرض العديد من القيود التجارية — خلاف التعريفات، سواء فيما يتعلق بالحصص أو بربط تجارة هذه السلع بسلع أخرى، أو باغلاق الأسواق أمامها. (٣)
- الهيمنة المباشرة على احتكارات هذه السلع من خلال اعادة تنظيم اتفاقيات الجات خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول غرب أوربا تعد منتجا ذا شأن لهذه السلع.
- الارتباط مع الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلع باتفاقات تجارية طويلة الأجل من أجل ضمان تدفق هذه السلع بالكم وبالقيمة المحددة بالاتفاقات.
- الهيمنة السياسية المباشرة على الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلع.
- فرض قيود على تصدير تكنولوجيا الصناعات الاستخراجية الى هذه الدول وربط تصدير التكنولوجيا بتصدير السلع وبتسعيرها.

---

(١) يقصد بهذه الاحتكارات تلك التى اما تقع فى اطار عالمى — كما فى حالة السلع التى تنظم وفقا لاتفاقات الجات، أو فى اطار دول العالم الثالث كالنفط والفوسفات وما اليها.

(٢) يرى البعض أن مشكلة المحدودية النسبية فى الموارد الأولية مصدرها اختلال العلاقة بين هيكل هذه الموارد والنمو السريع فى قوى الانتاج. انظر أ.ك. سوبوتين "المشكلات الاقتصادية العالمية وآفاق حلها" والصادر عن دار نشر العلاقات الدولية موسكو ١٩٨٠ (باللغة الروسية)، الا أننا نضيف لذلك دور التطور فى تكنولوجيا الانتاج السائدة وعلاقتها بنمط استخدام هذه الموارد وبالكشف عن موارد بديلة واستخدامات بديلة أو تطوير طرق استخدام المتوفر منها.

(٣) المثال الواضح فى ذلك صادرات البتروكيماويات من دول الخليج وغلق الأسواق الاحتكارية الأوربية أمامها لاخضاعها للسوق الأوربية المشتركة بهدف زيادة نصيبها النسبى زيادات محددة.

- تعديل شروط التبادل الدولى للدول المصدرة لهذه السلع والمستوردة للتكنولوجيا ورأس المال والغذاء والسلع الصناعية ضد صالح هذه الدول.

وتنبئ أدوات السيطرة هذه عن سلوكيات تتعارض وخصائص النظام الدولى الجديد المستهدف، الأمر الذى يكسبها بدوره صفة عم الاستمرار. كذلك فان من شأن إدخال جزء من قاعدة الموارد فى دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى السوق العالمى أن يضعف من أثر هذه الاحتكارات.

علاوة على ذلك فإن التعاون فى مجال التطوير التقنى سوف يكسب على المدى الطويل قاعدة أعرض من الموارد ويخفض من معدلات الاستخدام الحالية. الا أن تطوير قوى الانتاج فى هذه الدول بمعدلات أعلى مما هى عليه الآن من شأنه أن يشكل ضغطا على قاعدة الموارد.

كذلك فان الأساليب المتبعة فى الهيمنة على هذه الاحتكارات تمثل التحول من احتكار القلة الى احتكار ثنائى أو فردى. ولهذا انعكاساته على الاقتصاد العالمى، رغم أنه يوفر الاستقرار للقوى الاقتصادية الكبرى فى العالم، بل ويفوت من أسباب الصراع بينها، كما رأينا- من خلال اخضاع بعض أطرافها لشروط الأطراف الأخرى المهيمنة على الاحتكارات السلعية العالمية.

٢-٢-٧ سعي الجماهير نحو المزيد من المشاركة

أخذت هذه الظاهره اتجاهات عدة تميزت فما بينها ، ففى دول شرق أوروبا الاشتراكية شهدت ضغوطا جماهيرية انتهت بتخلى الأحزاب الشيوعية فيها عن السلطة فى الواقع العملى ، وتتويج ذلك بالتغير الدستورى ، وحتى فى الدول التى عرفت التعددية الحزبية كبولندا فان القوة الدستورية والهيمنة السياسية للحزب الشيوعى على مقاليد الامور قد حالت دون التمثيل الملائم لهذا الأحزاب فى هيكل السلطة. ويمكن القول أن المؤسسات النقابية والبرلمانية فى هذه الدول قد عرفت حالة من حالات دمج السلطات . وتختلف درجة مشاركة القوى المختلفة فى السلطة، ففى تشيكوسلوفاكيا تم انتزاع السلطةتقريبا من الحزب الشيوعى وانتقالها الى المنتدى المدنى.(١) أما فى بولندا فان تحويلا عميقا ليس فقط فى توازنات السلطة ، بل وفى طبيعتها قد شق طريقه، فقيادة الدولة والوزارة قد انتقلت لمنظمة التضامن وأحزاب المعارضة للسلطة الشيوعية القديمة(٢) . اما فى الاتحاد السوفيتى فان التحولات تتم من أعلى وبحساب من خلال الحزب الشيوعى ذاته ، وقد تم ادخال التعديلات الدستورية ، الا أن المشاركة اتسمت بالتدرج نظرا لتعقد بناء الاتحاد السوفيتى من حيث الحجم وتعدد القوميات ، والاصول الاثنية والثقافات ..الخ،وقد ترجمت الخطوة الاولى فى اضعاف الهيمنة المركزية على الجمهوريات الاتحادية ويسير الاتجاه فى اختيار كل من هذه الجمهوريات لاشكال المشاركة .(٣)

---

(١) بدأ المنتدى المدنى كمنظمة تعبر عن القسم من الرأى العام التشيكى الذين ينتقدون بسياسة القيادة وبخاصة ضد المظاهرات السلمية . وهى منظمة ضمت القوى الاصلاحية التى كانت بالحزب الشيوعى فى ١٩٦٨ (أعضاء نادى تجديد الاشتراكية) ، ومن المشتغلين بالمسرح والطلاب والمثقفين .. أنظر حول تفصيلات التحول فى هيكل السلطة القوى الاجتماعية فيها - محمد الجندى - ماذا يحدث فى العالم الاشتراكى ؟

(٢) محاولات بولندا سابقة تاريخيا وقد مرت بمسارات مختلفة تأكدت فيها استقلالية نقابة التضامن (كنقابه عمالية) عن الحزب الشيوعى وتم تغيير الجهاز التنفيذى(الوزارة)والتحول لنظام رئاسى.حول ذلك أنظر تفصلا العديد من الدراسات التى حفلت بها .

(٣) يعطى مشروع اتفاقية الاتحاد السوفييتى الجديدة امكانياتأكبر للجمهوريات الاتحادية وجمهوريات الحكم الذاتى فى اختيار أشكال المشاركة هذه كما أن زيادة درجة اللامركزية تعد الشرط الموضوعى اللازم لانجاح ذلك وهو مايضمنه مشروع الانفاق أيضا وتعد المسألة الان خارجسيطرة الحزب بعد تجميد نشاطه أومحاولة الانقلاب ، وان كانت قيادة الدولة المركزية تعول كثيرا علىامكان اعادة صياغة اتفاق الاتحاد فى مقابل تفكك الدولة.